

الاستثمار في الجمهورية العربية السورية

إشراف الأستاذ الدكتور

إعداد طالبة الدكتوراه

عبد الرحيم بوادقجي

خزّامى عبد العزيز الجندي

قسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد

جامعة دمشق

الملخص

يستند البحث إلى مسألة الاستثمار حيث يؤدي دوراً مهماً في تحقيق معدل نمو اقتصادي مستمر وعال في الاقتصاد الوطني وذلك في حال توفر الموارد المالية إلى جانب العوامل الأخرى كالموارد الطبيعية والقوى العاملة الماهرة والظروف السياسية والاجتماعية الملائمة. إن إيجاد بيئة استثمارية قادرة على توفير المناخ الاقتصادي المناسب لتوطين الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الخارجي واتخاذ سياسة استثمارية مواتية من الممكن أن يؤدي إلى تأمين فرص العمل لتشغيل الأعداد المتزايدة من الشباب ولاسيماً أن الزيادة السكانية المتوقعة خلال السنوات القادمة قد تؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة.

فأهمية البحث في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي تكمن في تأمين البيئة الاستثمارية المواتية للانتقال إلى الاستقرار الاقتصادي التي تساعد على تأمين معدل النمو الاقتصادي، وتسريع الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الذي من الممكن أن يساهم في زيادة معدل النمو الاستثماري وكيح معدل البطالة.

كان ضرورياً تحليل الواقع الاستثماري في الجمهورية العربية السورية لتأمين مناخ الاستثمار الهادف إلى رفع معدل النمو الاستثماري ومن ثم معدل النمو الاقتصادي، ولتحديد الأطر الضرورية لتوفير البيئة الاقتصادية الهادفة إلى جذب الاستثمارات الممكنة وزيادة معدل العمالة، ويؤكد البحث ضرورة اتخاذ المواقف الإستراتيجية التي من شأنها وقف التحدي أمام تأمين الاستثمار الخارجي وعلى الأخص الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير فرص العمل اللازمة في الاقتصاد الوطني، وعليه تطرق الباحث إلى مسألة الاستثمار لإيجاد بعض الحلول الممكنة لهذه المسألة ومن ثم كبح حجم البطالة، ولأسيماً أن استثمار الأصول الإنتاجية بالشكل الأمثل يساعد في تعزيز القطاع الاقتصادي الحقيقي، كما أنه يؤدي دوراً مهماً في تعزيز السياسة الاقتصادية، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المحلي.

المقدمة

أولاً - مفهوم الاستثمار وأهميته:

ثانياً - الاستثمار في سورية:

1- العمالة والادخار والاستثمار:

2- تحليل واقع الادخار والاستثمار في سورية :

3- الاستثمار ومناخ الاستثمار في سورية

ثالثاً - الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- محددات جذب الاستثمار الأجنبي:

2- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية:

3- الآثار المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السوري:

التوصيات:

الخاتمة:

مقدمة:

يعدّ النمو الاقتصادي هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية بجزأها السياسية النقدية والمالية، ويؤدي الاستثمار دوراً مهماً في تحقيق معدل نمو اقتصادي مستمر وعالٍ في الاقتصاد الوطني وذلك في حال توافر الموارد المالية إلى جانب العوامل الأخرى كالموارد الطبيعية والقوى العاملة الماهرة والظروف السياسية والاجتماعية الملائمة، وتهدف الحكومات عادة من خلال سياساتها الاقتصادية إلى تحقيق مستوى العمالة الكامل، إذ إنّ تحقيق مستوى التشغيل الكامل يساهم في الوصول لإنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات التي يطلبها المجتمع، أما ظهور البطالة فهو هدر لطاقت المجتمع الإنتاجية وضياع في موارد الإنتاج، وكلما ازدادت البطالة قلت فرصة تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، فضلاً عن ظهور الجوانب الاجتماعية السلبية بين الأفراد العاطلين عن العمل. ومن الممكن محاربة البطالة عن طريق رفع معدل النمو الاستثماري وتأمين فرص العمل اللذين يساعدان على تنشيط الحياة الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة الأفراد. عالجت النظرية الكلاسيكية ظاهرة البطالة بتخفيض أجور العمال لتنشيط الطلب على الإنتاج وإعادة حالة العمالة لوضع التوازن. أما النظرية الكنزية فقد اتخذت إجراءً معاكساً تمثل بارتفاع الأجور النقدية ومن ثم زيادة الطلب الكلي، الأمر الذي يساعد في زيادة تشغيل العمالة نتيجة زيادة الاستثمار.

ويمكن القول: إنَّ أهم الجوانب في إطار السياسة الاقتصادية العامة للاقتصاد الوطني هما الادخار والاستثمار، ففي الجانب الادخاري، تسعى السياسة النقدية إلى جمع الإذخارات المحلية وإلى توجيه هذه الإذخارات نحو القنوات الاستثمارية التي تضمن رفع معدلات الادخار بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى المستوى المطلوب لدفع عملية التنمية الاقتصادية. وفي الجانب الاستثماري، تسعى السياسة النقدية في إطار السياسة الاقتصادية العامة إلى زيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تحقق أعلى نسبة نمو اقتصادي، غير أن تمويل الاستثمارات من الممكن أن يتم من مصادر مختلفة محلياً أو خارجياً أو بتوطين الاستثمارات الأجنبية في الدولة المضيفة.

أهمية البحث وهدفه:

تكمن أهمية البحث في تأمين البيئة الاستثمارية المواتية للانتقال إلى الاستقرار الاقتصادي التي تساعد على تأمين معدل النمو الاقتصادي، وتسريع الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الذي من الممكن أن يساهم في زيادة معدل النمو الاستثماري وكبح معدل البطالة.

أما هدف البحث فيتمثل في تحليل الواقع الاستثماري لتأمين مناخ الاستثمار الضروري القادر على رفع معدل النمو الاستثماري ومن ثم معدل النمو الاقتصادي وذلك بتوفير البيئة الاقتصادية الضرورية لجذب الاستثمارات الممكنة وزيادة معدل العمالة، كما يؤكد البحث ضرورة اتخاذ المواقف الإستراتيجية التي من شأنها وقف التحدي أمام تأمين الاستثمار الخارجي وعلى الأخص الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير فرص العمل اللازمة في الاقتصاد الوطني وذلك من أجل رسم السياسات المتكاملة لتحقيق الأهداف المرسومة فيما يتعلق بتحسين المستوى المعيشي للعاملين عن طريق تأمين فرص العمل ورفع أجورهم وفق قيمة العمل.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في أن الاستثمار في الجمهورية العربية السورية لم يتوسع بالشكل الكافي رغم زيادة الاستثمار المحلي وجذب ما أمكن من الاستثمارات الخارجية، ومن الممكن مع الزيادة السكانية المتوقعة خلال السنوات القادمة أن تتفاقم معدلات البطالة، وعليه تطرق الباحث إلى مسألة الاستثمار لإيجاد بعض الحلول الممكنة لهذه المسألة ومن ثمَّ كبح حجم البطالة، ولاسيما أن الاستثمار بأشكاله

المتعددة يساعد في تعزيز القطاع الاقتصادي الحقيقي كما أنه يؤدي دوراً مهماً في تعزيز السياسة الاقتصادية، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المحلي.

إن توفير فرص العمل لتشغيل الأعداد المتزايدة من الشباب يستدعي توفر المناخ الاستثماري المناسب وفق التطورات الاقتصادية المحلية والدولية المتوقعة، ويمكن التأثير في البيئة الاستثمارية من خلال الانفتاح الإقليمي والدولي وفق احتياجات وإمكانيات القطر ولاسيماً أن الاقتصاد السوري يسير نحو الانفتاح الاقتصادي بعد أن تم استخدام الأدوات والعلاقات الإنتاجية للاقتصاد الاشتراكي مدة طويلة من الزمن.

فرضية البحث:

إن الفرضية التي بُني عليها البحث تتمثل في وجود علاقة إيجابية بين زيادة الاستثمار وعلى الأخص الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانية تأمين فرص عمل للأفراد. إن تحقيق هذه العلاقة يستدعي إيجاد بيئة استثمارية ترتبط بتوفير المناخ الاقتصادي والسياسي المناسبين لتوطين الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الخارجي، فضلاً عن اتخاذ التدابير الممكنة كلها لرسم سياسة استثمارية مواتية واستخدام طرائق الترويج الاستثماري الهادفين إلى تحسين مستوى الاستثمار، إذ إنَّ الاستثمار قادر على تعزيز النمو الاقتصادي والتأثير الإيجابي في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية حاضراً ومستقبلاً ومن ثمَّ تحسين المستوى المعيشي للسكان .

منهجية البحث:

استند البحث إلى المنهج الوصفي والتحليلي وذلك بالرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية والبحوث والدراسات والدوريات التي اهتمت بالاستثمار وأشكاله المتعددة وعلاقته بالعمل والنمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للعاملين وأهمية تحليل الوضع الاستثماري الراهن عند صياغة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية.

أولاً - مفهوم الاستثمار وأهميته:

يمثل الاستثمار الطلب على أموال الإنتاج، أو "الفرق بين الدخل المتاح والطلب على الاستهلاك"¹، وهو يقابل الادخار غير أنه ليس بالضرورة أن يكون فائض الاستهلاك موجهاً للاستثمار فالإكتناز مثلاً يؤدي إلى تجميد جزء من الادخار توقعاً لاستهلاك أو استثمار في المستقبل. كما أن "الاستثمار يتناول الأصول الرأسمالية المادية والمالية والبشرية والمعلوماتية لتحقيق عوائد اقتصادية أو

¹ - منشورات صندوق النقد الدولي "الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية" 1990 ص 138.

اجتماعية أو ثقافية أو علمية على أن تُقيم القيم الحقيقية للأصول الرأسمالية في المستقبل بأعلى من قيمتها مع التأكد من البقاء ضمن هامش المخاطر المتوقع".²

ويهدف المستثمر عادة عند اتخاذ قرار الاستثمار إلى الحفاظ على الأصول المادية والمالية التي يستخدمها للحصول على أفضل العوائد النقدية مقابل أقل الخسائر، على أن تكون هذه العوائد مستقرة وذات قيمة حقيقية، لأن ذلك يساهم في استمرار السيولة النقدية التي تساعد على تغطية نفقات الاستثمار الجارية وإيفاء الالتزامات المستحقة، إن أي خلل في استمرارها من الممكن أن يحدث نتائج عكسية للاستثمار تتجلى في تعطيل الطاقة الإنتاجية وعدم إيفاء بالالتزامات المستحقة وتتراكم الديون وخدماتها ويتفاقم العجز في الموازنة الاستثمارية ومن ثم ضياع الأصول الرأسمالية.

ويستند تصنيف الاستثمارات إلى معايير أو أسس متعددة، إذ يمكن أن تتباين وفق معيار الزمن فهناك استثمارات طويلة ومتوسطة الأجل نظراً إلى امتلاكها أدوات مالية متداولة في أسواق رأس المال أو استثمارات قصيرة الأجل لامتلاكها أدوات متداولة في الأسواق النقدية. كما يمكن التمييز بين الاستثمارات استناداً إلى معيار المجالات ومن ثمّ يمكن تقسيمها إلى استثمارات مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية، وإلى جانب هذين المعيارين يمكن تمييز الاستثمار قطاعياً أو وفق اتجاهات التأثير أو مكانياً، وفي هذا السياق يمكن تصنيف الاستثمارات وفق معيار التخصص المؤسسي الذي يميز الاستثمارات بين فردية أو جماعية حكومية أو خاصة محلية أو أجنبية.³

ويرتكز التعريف الاقتصادي للاستثمار الأجنبي على أنه "انتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة كسواء أوراق مالية أو أموال منقولة تدر ربحاً أو امتلاك عقارات تعطي ربحاً أو بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالإقراض أو عمليات غير مثمرة كالإيداع بالمصارف تفادياً لحظر قد تتعرض لها في ظروف التوتر السياسي والاقتصادي"⁴

ويمكن التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر حيث الأول هو قيام المستثمر سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً بممارسة نشاط اقتصادي في دولة ما وإدارة هذا النشاط سواء كانت الملكية كاملة أو جزءاً في رأس المال المحلي للدولة المضيفة بشكل يضمن سيطرته على إدارة النشاط الاقتصادي وتوجيهه، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو الاستثمار الذي يتخذ شكل قروض

² - هوشيار معروف "الاستثمارات والأسواق المالية" دار صفاء للنشر والتوزيع عمان 2003 ص 32.

³ - د. رضا عبد السلام "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة" المكتبة العصرية مصر 2007 ص 65.

⁴ - د. دريد محمود السامرائي "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية" مركز دراسات الوحدة العربية 2006 ص 48.

مقدمة من قبل الأفراد أو الهيئات أو الشركات الأجنبية أو تكون على شكل اكتتاب في الأسهم والسندات الصادرة من الدولة المضيفة على أن يكون للمستثمر الأجنبي حصة من الأسهم تخوله إدارة الشركة والسيطرة عليها.⁵ ويمكن أن تكون القروض من حكومات أخرى لتلبية احتياجات الاستثمار المحلي، غير أن هذه القروض تتضمن في أغلب الأحيان شروطاً تعسفية كفتحات الاستحقاق ونسبة الفوائد وما قد يترتب على القرض من متأخرات وخدمات الديون في حال عدم السداد في تواريخ الاستحقاق، كل ذلك يمثل عبئاً كبيراً على ميزانية الحكومة المقترضة. كما يمكن أن تكون القروض من المؤسسات والمنظمات الدولية، ورغم تميزها بتسهيلات ميسرة كفتحات السماح ونسب الفوائد الضئيلة وشروط خدمات الديون إلا أن الضغوط السياسية والاقتصادية تمثل أكبر عائق للحصول على مثل هذه القروض، فضلاً عن الإجراءات المعقدة التي قد تفوت فرصة الاستفادة من القرض بالوقت المناسب على الدولة المقترضة.

وترتكز فكرة البحث على تحليل واقع الاستثمار في سورية للاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك باقتناص الفرص الاستثمارية الممكنة التحقيق واستخدام الطرائق المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تدل تجارب الدول المضيفة على أن هذا النوع من الاستثمار يمثل مصدراً لاستمرار التنمية أكثر أماناً من أنواع الاستثمار الأجنبي الأخرى.

ثانياً - الاستثمار في سورية:

إن دراسة واقع الاستثمار في سورية يستدعي إظهار العلاقة بين العمالة والادخار والاستثمار، ومن ثم تحليل واقع الادخار والاستثمار ثم دراسة مناخ الاستثمار السوري الذي يبين التطورات الأخيرة في البيئة الاستثمارية، والأسباب التي أسهمت في زيادة حجم الاستثمار بشقيه التقليدي والاستثمار الأجنبي المباشر.

1- العمالة والادخار والاستثمار:

يعدّ الادخار والاستثمار من العوامل المباشرة في النمو الاقتصادي ولهذا فدراسة الجانب الاجتماعي لهما هو من أسس معرفة العلاقة بين العمالة والجانب الاقتصادي. والعمالة ترتبط بمعدل النمو السكاني فكلما ازدادت قاعدة الهرم السكاني أدى ذلك في السنوات اللاحقة إلى انزياح قاعدة الهرم نحو شريحة السكان للقادرين على العمل، مما يقود إلى تحديد حجم العمالة والبطالة في المجتمع

⁵ - د. دريد محمود السامرائي المرجع السابق ص 63 - 66.

المدرّوس. ويمثل الادخار الفرق بين الدخل والاستهلاك وهو الأداة الفعالة لزيادة القدرة على الاستثمار. بينما الاستثمار فهو النشاط الاقتصادي الذي يجري من خلاله تخصيص موارد اقتصادية معينة من أجل إنتاج السلع الرأسمالية أو الحصول عليها أو على كل ما من شأنه المساهمة في عملية الإنتاج في المستقبل. والاستثمار بهذا المعنى هو رأس مال منتج ورأس مال اجتماعي كالخدمات العامة من نقل واتصال وقضاء وتعليم وصحة .. وغيرها. ويسهم الاستثمار في توسيع الطاقات الإنتاجية كمقدمة لزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يستدعي أن يكون حجم هذا الناتج متزايداً بمعدل أعلى من معدل النمو السكاني بفرض ثبات العوامل الأخرى، أو أن تكون معدلات النمو السكانية تستجيب لمتطلبات واحتياجات التنمية، حتى لا تعدّ هذه المعدلات السكانية المرتفعة ظاهرة سلبية في المجتمع. فإذا ما كانت الزيادة في معدل النمو السكاني تؤدي إلى خفض نصيب الفرد من الناتج، فإن الحد من هذه الزيادة يعدّ شرطاً ضرورياً لتأمين الاستثمارية في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتم الربط بين الادخار والاستثمار عن طريق التمويل، حيث يمول الاستثمار عن طريقين أحدهما الادخار في المؤسسات المصرفية، والآخر الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر كتسويق الاستثمار الأجنبي المباشر أو الحصول على المساعدات الخارجية والقروض الأجنبية، فإذا كان معدل النمو السكاني عالياً كانت قدرة الأفراد على الادخار ضعيفة، ومن ثمّ فإنّ القدرة على التمويل المحلي للاستثمارات ضعيفة أيضاً، ولهذا يتم البحث عن الطريق الآخر لتمويل الاستثمارات كجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو التمويل الخارجي بالمساعدات الخارجية والقروض الدولية، وهو الطريق الذي لا يخلو من المخاطر على عملية التنمية الوطنية، وعلى حرية اتخاذ القرار السياسي.

ويظهر أثر الزيادة السكانية على الادخار⁶ من خلال التركيب العمري للسكان على اعتبار أنهم مستهلكين من جهة ومنتجين من جهة أخرى. فالحاجات الاستهلاكية تختلف من عمر إلى آخر مما يؤدي إلى زيادة الطلب على بعض أصناف السلع الاستهلاكية والخدمات وفقاً للعمر، ومن ثمّ يتأثر ذلك القسم من الدخل المدخر ولاسيما أن نسبة الإعالة تكون مرتفعة في المجتمعات الفتية كما في المجتمع السوري. وكلما كانت نسبة الإعالة كبيرة في المجتمع كان الدخل الفردي منخفضاً ومن ثمّ الادخار الفردي منخفضاً أكثر، ومع انخفاض الدخل الفردي أو ثباته وازدياد حجم الأسرة، تزداد نسبة ما ينفق على الحاجيات الأساسية، ويشير كل ذلك في النهاية إلى انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض

⁶ - د. أحمد الأشقر "العلاقات التبادلية بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية في ج ع س" صندوق الأمم المتحدة للسكان 1996.

نسبة الادخار أيضاً. وأما أثر الزيادة السكانية في الاستثمار في المجتمعات الفتية كالمجتمع السوري فتفسر بوجود أعداد كبيرة من العمالة تستدعي زيادة رأس المال الثابت لتأمين الآلات والمعدات للقيام بالعملية الإنتاجية، كما أن نسبة الإعالة العالية تتطلب رفع معدل الإنتاجية للمحافظة على مستوى الدخل الفردي، وهذا يعني زيادة رأس المال لتشغيل العامل الواحد، غير أن هذا المجتمع يحتاج إلى الإفاق بنسبة أعلى على الاستثمار الاجتماعي من الاستثمار الإنتاجي وبهذا تضعف نسبة الاستثمار في رأس المال المنتج مما يؤدي إلى انخفاض معدل عائد رأس المال المستثمر، وخلاصة القول: إنه كلما كان معدل النمو السكاني عالياً كانت الحاجة إلى الاستثمار والتراكم الرأسمالي أعلى، وازدادت الحاجة إلى مشاركة رأس المال الاجتماعي الذي يتصف بالصفة الخدمية.

ويمكن الإشارة هنا إلى تناقض في آراء الاقتصاديين، فنظرية كنز ترى أن النمو السكاني السريع يشكل حافزاً لزيادة الاستثمار من أجل تلبية حاجات السكان الاستهلاكية المتزايدة معه، بالمقابل يرى آخرون أن النمو السكاني البطيء لا يشجع على الاستثمار، غير أنه بالمحصلة فإن كلا شكلي النمو السكاني السريع والبطيء، من الممكن أن يعرفا عملية التنمية الاقتصادية، إذ إن معدل النمو السكاني السريع يؤدي إلى النقص الدائم في الخدمات المستحدثة، وأن معدل النمو السكاني البطيء يؤدي إلى فقدان الدافع لإقامة خدمات في بقعة ما خالية من التجمعات السكانية، وعليه يترتب ضرورة إيجاد التوازن بين خلق الاستثمارات وعدد السكان المستهلكين والعاملين لدى المنشآت الاقتصادية.

وخلص الباحث إلى أن زيادة معدل النمو السكاني يكون سبباً أساسياً في انخفاض الادخار ومن ثمّ تضعف قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل التنمية، وباعتبار أن معدل النمو السكاني المرتفع يضعف الادخار الفردي فإن إمكانية تمويل المشاريع الاقتصادية من الادخار المحلي أمر من الصعب تحقيقه، مما يستدعي اعتماد الاستثمار على الموارد الخارجية المقيدة غالباً بالضغوطات السياسية والاقتصادية، لذلك كان هناك ضرورة للبحث عن طرائق أخرى لتمويل الاستثمار.

2- تحليل واقع الادخار والاستثمار في سورية :

إن دراسة العوامل المؤثرة في الادخار والاستثمار في سورية يرتبط بدراسة بعض المؤشرات الأساسية مثل الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والاستثمار والادخار حسبما هي واردة في الجدول الآتي:

جدول 1/ بعض المؤشرات الاقتصادية في سورية خلال الفترة 1970 - 2008

السنوات	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2008
نتائج استثمار إجمالي ثابت (مليون)	179403	321874	480657	515986	510548	756404	904622	1156714	1339286
الاستثمار الإجمالي لثابت (مليون)	32979	88847	145380	171136	99770	167846	156092	288193	266488
نسبة الاستثمار من الناتج	%18	%28	%32	%33	%20	%22	%17	%25	%20
الاستهلاك الإجمالي لثابت (مليون)	176204	307621	435940	478657	501772	636862	685683	966553	1057211
نسبة الاستهلاك من الناتج	%95	%96	%97	%93	%98	%84	%76	%84	%79
الشغل القومي المنتاج الجاري (مليون)	6677	22470	51614	83504	256875	568832	778188	1391636	2162362
الاستهلاك الإجمالي لجاري (مليون)	6136	17942	45728	74435	222891	454852	685683	1199749	1664972
الإنتاج (الشغل - الاستثمار)	541	4528	5886	9069	33984	113980	92505	261335	282580
التفقات لعملة تجارية (مليون)	1383	4595	14590	23548	37575	87941	143400	280000	370000
النسبة من إجمالي التفقات العملة	%50	%44	%50	%55	%61	%54	%52	%61	%61
التفقات للعملة الاستثمارية (مليون)	1397	5851	14313	19436	24300	74099	132000	180000	230000
النسبة من إجمالي التفقات العملة	%50	%56	%50	%45	%39	%46	%48	%39	%39

المصدر: أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية من عام 1995 إلى 2009

جدول 2/ جدول معدلات النمو الوسطية خلال الفترة 1970 - 2008⁷

السنة	النمو المطلق الإجمالي	النمو النسبي الإجمالي	النمو المطلق الإجمالي	النمو النسبي الإجمالي	النمو المطلق الإجمالي	النمو النسبي الإجمالي	النمو المطلق الإجمالي	النمو النسبي الإجمالي	النمو المطلق الإجمالي	النمو النسبي الإجمالي	النمو المطلق الإجمالي	النمو النسبي الإجمالي
1970	4.9	4.8	1.4	11.9	5.1	4.7	3.7	5.9	0.5	2.2	7.8	16
1975	5.4	5.0	2.0	19.4	2.3	13.1	1.4	11.4	6.9	2.9	10.6	38.2
1980	5.1	2.8	2.0	10.8	3.0	7.2	1.5	4.1	2.0	2.0	6.8	14.9
1985	15.3	17.0	27.4	63.9	4.0	26.5	4.1	38	45.8	9.0	5.0	122.8
1990												
1995												
2000												
2005												
2010												

⁷ - حسب الجدول بناء على البيانات الإحصائية في الجدول أعلاه.

ومن خلال مطالعة الجدول /1/ ⁸ نلاحظ أن نسبة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي هي بحدود 95% في عام 1970 انخفضت إلى 79% في عام 2008 مقابل 18% و 20% نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي للعامين المذكورين على التوالي، وهذا يوضح ضآلة الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بافتراض أن الادخارات كلّها تحولت إلى الاستثمار، وهذا غير ممكن واقعيّاً. إن انخفاض معدل النمو الوسطي للادخار خلال السنوات العشر الأخيرة يعود لتغير السلوك الاستهلاكي للأفراد، إذ يُلاحظ من الجدول /2/ تراجع معدل النمو الوسطي للادخار من 27.4% خلال الثمانينيات إلى 15.3% خلال الفترة 2000-2008، رافقه تحسن معدل النمو الوسطي للاستهلاك والاستثمار في الفترة الزمنية نفسها وأصبح على التوالي 5.1% و 5.4% بعد أن كان 2% و -1.95% خلال الثمانينيات، هذا يعني وجود مصادر تمويل أخرى غير الادخار المحلي أسهمت في زيادة معدل النمو الوسطي للاستثمار، لأن المدخرات المصرفية التي كان مجملها ودائع قصيرة الأجل قبل عام 2005 لم يكن بإمكانها تلبية احتياجات تمويل الاستثمارات المحلية، وتصدر الإشارة إلى أن تباطؤ معدلات الخصوبة خلال السنوات العشر الماضية هو أحد الأسباب المؤدية أيضاً إلى تغيير سلوك الأفراد الاستهلاكي والادخاري بالمجتمع السوري والتي أدت من ثمّ إلى استقرار حجم الاستهلاك وتحسن حجم الاستثمار والادخار ونسبتهما، مما أدى إلى خلق حافزٍ للادخار لدى الأسرة ذات العدد الكبير من الأطفال لمواجهة التكاليف المستقبلية لهؤلاء الأطفال كالتعليم والمهر وحفلات الزواج وغيرها، وهذا الشكل من الادخار ليس إلا تأخيراً في الاستهلاك وادخاراً لفترة لاحقة، أما بالنسبة إلى أفراد فئة الأعمار 60 سنة وما فوق، فإن أعباءهم تقع على كامل الدخل الجاري وبهذا يزول الدافع للادخار بسبب السن المتقدم، على اعتبار أن الأولاد ومدخرات نظام الضمان الاجتماعي هي ضمان هذه الشيخوخة.

ومن الملاحظ في الجدول /2/ تقارب معدلات نمو الاستهلاك ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي سواء في الفترة الخمسية أو في كل عقد على حدة، مما يدل على أن ما ينتجه الفرد يتوجه نحو الاستهلاك وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض حجم المدخرات، وفي بعض الأحيان يكون الفرق سلبياً نتيجة انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو أعلى قليلاً نتيجة تغير السلوك الاستهلاكي

⁸ - أعدّ الجدول بناء على معطيات أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء، وتم تدقيقها مع البيانات الإحصائية لأعداد مختلفة من إحصائيات الصندوق النقدي الدولي الخاصة بسورية.

للأفراد، كما أن زيادة تحويلات المغتربين لذويهم⁹ في السنوات الأخيرة أسهمت في تغيير سلوكهم الاستهلاكي، الأمر الذي أدى إلى إضعاف المصدر المحلي في تمويل الاستثمار، فالمعدلات الإيجابية للاستثمار إنما تدل على أن تمويله كان يتم عن طريق القنوات الادخارية الأخرى كالديون الخارجية والمنح والمساعدات والاستثمارات الأجنبية، أمّا معدلات الادخار الواردة بالجدول فيفسر حجمها بارتفاع معدلات التضخم خلال الثمانينيات والتسعينيات إذ تراوحت بين 15% في عام 1992 و-1% في عام 1999 (بلغ متوسط معدل التضخم السنوي خلال التسعينيات 5.2%)¹⁰.

إن ارتفاع نسبة الاستهلاك الإجمالي بالسعر الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 وبشكل خاص في الفترة 1985-1990 أدى إلى انخفاض معدل الادخار، ومن ثمّ إلى انخفاض حجم الاستثمار من 171136 مليون ليرة سورية في عام 1985 إلى 99770 مليون ليرة سورية عام 1990 وفقاً للبيانات الإحصائية في الجدول 1/، ويشير بند الادخار بالجدول نفسه إلى التراجع بعد عام 1985 على اعتبار أن الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية كان أقل من الاستهلاك الإجمالي بالأسعار الجارية حتى عام 1990، وفي هذه الحالة كان لابد من زيادة الاستيراد لتغطية الفرق بين الدخل المتاح والاستهلاك، وإذا قارنا ذلك بالأسعار الثابتة نجد أن الناتج المحلي الإجمالي يقارب الاستهلاك الإجمالي سواء عام 1985 أو 1990.

أما اتجاه نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو الانخفاض خلال 1985-1990 ضمن ظروف سورية فلا يعد ظاهرة إيجابية نظراً إلى ما تتطلبه زيادة السكان من حاجات ومتطلبات جديدة ولما تستدعيه عملية التنمية من تحديث في الاقتصاد الوطني، ويعود هذا الانخفاض إلى أن الاستثمار في سورية يتميز بالحجم الصغير وأنّ القاعدة التكنولوجية ضعيفة وتتطلب استثمارات ذات حجم كبير لأن الناتج المحلي الإجمالي منها منخفض، غير أن النسبة قد تحسنت في المدة الأخيرة نتيجة تحسن معطيات الاستثمار ومناخه في سورية.

إن زيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي أمر ضروري لسد حاجات التنمية المتزايدة من التوظيفات الرأسمالية سواء لتطوير المنشآت القائمة أو تحديثها وخاصة في القطاع العام أو لإنشاء وحدات جديدة تستطيع بإنتاجها منافسة المنتجات الأخرى في الأسواق المجاورة أو العالمية. كما أن

⁹ - بلغت تحويلات العاملين بالطرق الرسمية نحو 40 مليار ليرة سورية في عام 2007 بعد أن كانت نحو 25 ملياراً في عام 2003 النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي 2008.

¹⁰ - أعداد مختلفة من النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي 1990-2000.

ذلك أمر ضروري لاستيعاب قوة العمل الجديدة الناجمة عن الزيادة السكانية وأيضاً لتوفير الخدمات الضرورية خاصة في مجال الثقافة ومجالي التعليم والصحة.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون الاستثمار (10) لعام 1991 وتعديلاته أسهم في دفع المنتجين إلى زيادة الاستثمار حيث تم الاستثمار في مجالات مختلفة كالزراعة والصناعة والنقل، وفيما بعد دعت التطورات المحلية والعالمية إلى تطوير القانون (10) بإصدار المرسوم التشريعي رقم (8) لعام 2007 وذلك بهدف تشجيع تدفق رؤوس الأموال الخارجية والأجنبية، حيث تم منح المستثمرين تسهيلات تفوق ما تم تقديمه في القانون رقم (10) وذلك فيما يخص الاستيراد والضريبة وترحيل الأرباح ورؤوس أموال الاستثمار وتملك المستثمرين الأجانب للعقارات. كما أن إحداث هيئة الاستثمار السورية بموجب المرسوم التشريعي (9) لعام 2007 كان بهدف تهيئة مناخ الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية. وهكذا تشير البيانات الإحصائية إلى أن عدد المشاريع الاستثمارية قد بلغ 3762 مشروع في نهاية 2007 مشمولة بأحكام القانون رقم (10) لعام 1991 والمرسوم التشريعي رقم (8) لعام 2007، وهي موزعة إلى 1576 مشروع في الصناعة و176 مشروعاً في الزراعة و1983 مشروع في النقل والباقي في مشاريع أخرى متعددة. وبشكل آخر بلغت نسبة الاستثمار في مشاريع النقل البري والبحري والجوي نحو 53% مقابل 42% في المشاريع الصناعية و5% بالمشاريع الزراعية¹¹. واستطاعت هذه المشاريع أن توفر فرص عمل بنحو 218398 فرصة عمل منها 48309 فرصة في عام 2005 و46741 فرصة في عام 2006 و14315 فرصة في عام 2007¹²، غير أن فرص العمل المصرح بها هي أقل من الأرقام الفعلية؛ وذلك يعود لأسباب تتعلق بالتهرب من دفع التأمينات الاجتماعية للعاملين.

تمركزت غالبية هذه المشاريع في دمشق وحلب ولكن بعد عام 2000 انتشرت المشاريع الاستثمارية ببطء في باقي المحافظات، وكانت أهداف تطبيق قانون الاستثمار (10) ترمي لاستيعاب الأعداد المتزايدة من قوة العمل، فقد بلغ عدد طالبي العمل حسب التقارير الرسمية نحو 200-250 ألف شخص سنوياً إذ إن معدل البطالة قد تجاوز 8% في عام 2006 ومن المتوقع زيادة النسبة

¹¹ - تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية هيئة الاستثمار السورية عام 2007.

¹² - بيانات تقرير الاستثمار السنوي 2007 هيئة الاستثمار السورية.

- تشير بيانات تقرير الاستثمار السنوي 2007 هيئة الاستثمار السورية التفصيلية أن عدد فرص العمل لإجمالي المشاريع المنفذة بلغ نحو 128488 فرصة عمل خلال الفترة 1991-2007 منها 69173 فرصة في المشاريع الصناعية و43928 فرصة في مشاريع النقل و15387 فرصة في المشاريع الزراعية ومشاريع القطاعات الأخرى، مع الإشارة إلى أن المشاريع المشمولة في العامين 2006 و2007 ما زالت بمرحلة التأسيس.

نتيجة للزيادة السكانية المرتقبة، فقد بلغ متوسط معدل البطالة السنوي نحو 12% خلال التسعينيات، وعليه تم إصدار المرسوم التشريعي رقم (7) لعام 2000 ثم صدر المرسوم التشريعي (8) لعام 2007 لإجاز ما كان مستهدفاً من الاستثمار، وهكذا انخفض معدل البطالة قليلاً وبلغ وسطياً نحو 10% خلال الفترة 2001-2007¹³. وبالنتيجة يمكن إعادة نتائج الاستثمار إلى الفترتين الآتيتين:

- ما قبل عام 2000 حيث سعى المستثمرون إلى الهروب للفرص الاستثمارية البعيدة عن التعقيدات الإدارية والتشريعية لعدم توافر المناخ المتكامل للاستثمار؛ لأن ذلك يتطلب تغيير بعض القوانين النافذة وتطوير الجهاز المصرفي والجهاز التأميني لتعزيز ديناميكية الاستثمار في القطاعات كلها على السواء، كما يتطلب خلق توازن إقليمي على صعيد التوزيع الجغرافي للنشاطات الاقتصادية بما يضمن التنمية الإقليمية ومن ثم التنمية على مستوى الاقتصاد الكلي.
- ما بعد عام 2000 حيث حصلت إصلاحات اقتصادية في سورية على الأصعدة كلها ولاسيماً التشريعية والقانونية فتحسن مناخ الاستثمار قليلاً وتطور القطاع الخاص المصرفي والمالي، وقد ازدادت الاستثمارات في هذا القطاع بنسبة 200% في عام 2006 وقد أسهم بعمليات التمويل التجارية ومن ثم الصناعية وتدفقت الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية وبدأ النمو في القطاع الصناعي تدريجياً مع مطلع الألفية الجديدة، ولكنه ما زال بطيئاً في القطاع الزراعي بسبب عوامل الطقس والمناخ والتفتاة.

وتجدر الإشارة إلى أن الادخار المحلي للأفراد في سورية لا يكفي لتشكيل رأس المال اللازم للاستثمار ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية نظراً إلى ضآلة الدخل، وأن القروض والمساعدات الخارجية ساعدت في الماضي على تغطية العجز في الميزانية العامة السورية، غير أن توقف المساعدات الخارجية لسورية أسهم في استمرار القروض الأجنبية التي أضحت مصدراً للدخل¹⁴. ومن المعروف اقتصادياً، أن القروض الخارجية الناجمة في الاقتصاد الوطني تتطلب أن يكون معدل النمو الاقتصادي أعلى أو يساوي معدل فائدة الاقتراض ومعدل النمو السكاني كلاً على حدة. ويعد الاقتراض الخارجي سلاحاً ذا حدين، فإن هو حقق الشرطين السابقين فإنه مفيد لتحقيق مصالح الاقتصاد الوطني، وإذا كان خارج إطارها كاستخدام الاقتراض لخدمة الاستهلاك أو لخدمة الإنتاج ولكن في إطار المشاريع الاستثمارية غير المدروسة جيداً (فترات استرداد طويلة ومردود ضئيل) فإنه سوف يسبب عجزاً في ميزان المدفوعات ومن ثم تظهر آثاره السلبية الاقتصادية والاجتماعية.

¹³ - البيانات الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء وللمصرف سورية المركزي، أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية والنشرة الربعية للمصرف.

¹⁴ - وزارة التخطيط، وتقرير الصندوق النقدي الدولي حول مشاورات المادة الرابعة عن الجمهورية العربية السورية لعام 2007.

وتشير البيانات الإحصائية لدى مصرف سورية المركزي إلى أن إجمالي القروض والموارد الخارجية¹⁵ بلغت نحو /8/ مليار دولار أمريكي في عام 2008 منها 4.6 مليار دولار أمريكي حجم القروض الخارجية بعد أن كانت نحو /19/ مليار دولار أمريكي في عام 2005 منها /14/ مليار دولار أمريكي حجم متأخرات الديون الروسية والباقي قروض وموارد خارجية من مصادر متعددة، مما يدل على أن السياسة الاقتصادية حتى منتصف التسعينيات اتجهت نحو الاعتماد وبشكل كبير على الديون الخارجية في تأمين مستلزمات التنمية، خاصة بعد تراجع المساعدات العربية خلال الثمانينات. ومنذ عام 2005 عملت الحكومة على إعادة جدولة ديونها العائدة إلى الاتحاد السوفياتي (السابق) وتعمل حالياً على تسوية اتفاقيات المدفوعات مع روسيا وإيران وألمانيا ورومانيا وبلغاريا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا على أن يتم تسديد ديون هذه الاتفاقيات حتى نهاية عام 2020، وهذا يدل على تراجع الاتجاه العام للمديونية الخارجية السورية يرافقه معدلات نمو اقتصادي متزايد بدءاً من بداية التسعينيات حيث كان معدل النمو الاقتصادي 4.6% خلال الفترة 1991-1995¹⁶ و3.7% خلال الفترة 1996-2000 و4.7% خلال الفترة 2001-2005¹⁷. كما تشير البيانات الإحصائية إلى أن معدل النمو السكاني حالياً هو بحدود 2.43%، فإذا بقي معدل النمو الاقتصادي في المستقبل أعلى من معدل النمو السكاني الحالي وأعلى من معدل الفائدة على المديونية الخارجية التي تتراوح غالباً بين 1.75 و 5%¹⁸، فإن الاقتصاد السوري سيتعدى المصاعب ويسير بالاتجاه الصحيح لتحقيق الإصلاح الاقتصادي وتصبح المديونية غير خطيرة على الاقتصاد الوطني، ولاسيما أنه يستخدم برنامج DEMFAS في دراسة الديون وتحليلها لاتخاذ القرار المناسب للاقتراض، رغم تعدد الجهات الرسمية المسؤولة عن إدارة الدين.

وخلاصة القول: إنّ الادخار المحلي للأفراد في سورية لا يكفي لتشكيل رأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية نظراً إلى ضآلة الدخل، كما أن قسماً كبيراً من الادخار لا يتحول إلى ودائع طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات التنموية وإنما يصرف غالبها على السلع الكمالية وعلى اكتناز الحلي والجواهر وغيره، وإن وجه جزء منه للأعمال الاقتصادية كان بهدف الاتجار والمضاربات عوضاً عن بناء المؤسسات الإنتاجية، ولهذا نرى أن الاقتصاد قد اتجه نحو رأس المال الخارجي سواء عن طريق الديون أو اجتذاب رأس المال المغترب أو الاستثمار الأجنبي لتمويل مشاريع التنمية، ويمكن القول:

¹⁵ - تتضمن الموارد الخارجية الاستثمار الأجنبي المباشر وودائع غير المقيمين ومبالغ اتفاقيات حسابات التسوية.

¹⁶ - طاهر كنعان "الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية" صندوق النقد العربي ليو ظبي 1996، ص 193-273.

¹⁷ - تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية هيئة الاستثمار السورية عام 2007.

¹⁸ - مصرف سورية المركزي - القروض الخارجية وهيئة تخطيط الدولة.

إنّ الادخار يحافظ على المستوى المعيشي الآتي في سورية ولا يساعد على تحسين هذا المستوى في المستقبل، ولكن في حال وضع إستراتيجية لتعزيز القروض الاستثمارية وليس الاستهلاكية فمن الممكن التوصل إلى إحلال الرفاهية بالمستقبل للأجيال القادمة.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة أيضاً إلى أهمية كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري في سورية من النفقات العامة الإجمالية. وبالعودة إلى الجدول 1/ يتبين أن نسبة كل من الإنفاقين كانت متقاربة حتى نهاية الثمانينيات، ويعود ذلك إلى اتباع الحكومة سياسة التقشف التي استمرت حتى عام 1991، حيث تبعتها سياسة التوسع المالي مع التركيز على نفقات الاستثمار، ثم عادت ثانية لسياسة التقشف المالي وتبعه سياسة التوسع المالي في عام 2005.

3- الاستثمار ومناخ الاستثمار في سورية

إن التركيز على تطوير بيئة الأعمال كجزء أساسي من عملية تحسين المناخ الاستثماري في سورية يكمن في تطوير البنية التشريعية والإجرائية بما تضمن من تسهيلات وحوافز، وإدخال مفهوم الجودة الشاملة في الإدارة والإنتاج سعياً للتنافسية العالمية، وفي عقد ترتيبات ثنائية مع دول عربية وأجنبية وإنشاء مناطق حرة ومدن صناعية، وفي توفير المعلومات لتكون في متناول المستثمرين، وتنمية الموارد البشرية ودعم القطاع الخاص كشريك للقطاع العام في العملية الاقتصادية. وفي هذا السياق يمكن الاعتماد على المؤشر المركب لمناخ الاستثمار الذي تعمل به المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حيث يقيس المؤشر التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار استناداً إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تشمل معدل التضخم والتوازن الداخلي والتوازن الخارجي، ويستخدم إلى جانب ذلك معدل النمو الاقتصادي لأغراض المقارنة.

جدول رقم 3/

المؤشر المركب لمناخ الاستثمار خلال الفترة 2003-2007

2007	2006	2005	2004	2003	البيان
0	1	2-	1-	-	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي
0	1	1-	1-	-	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي
0	0	0	0	-	درجة مؤشر السياسة النقدية (التضخم)
0	0.67	1-	0.67-	-	المؤشر المركب لمناخ الاستثمار

مصدر: تقرير مناخ الاستثمار أعداد مختلفة

ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول 3/ أن المؤشر المركب لمناخ الاستثمار يدل على عدم تحسن في مناخ الاستثمار في سورية خلال الفترة 2004 و2005 غير أن المؤشر قد أبدى بعضاً من

التحسن خلال عام 2006 إلا أنه عاد وتباطأ في عام 2007 بسبب تأثير الظروف السياسية الضاغطة من دول الجوار في مناخ الاستثمار.

من جانب آخر حافظ النشاط الاقتصادي في سورية على أدائه بسبب تحسن السياسات الاقتصادية المتبعة، إذ بيّن الجدول /4/ انخفاضاً بسيطاً في معدل النمو الاقتصادي إلى 2% في عام 2004 بعد أن كان 2.6% في عام 2003 وارتفع إلى 5.2% في عام 2005 وإلى 5.1% في عام 2006 وإلى 6.5% في عام 2007، كما أظهر مؤشر التوازن الداخلي انخفاض نسبة عجز الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي من 3.1% عام 2003 إلى نسبة قدرها 0.4% عام 2004 ارتفعت فيما بعد إلى 5.08% في عام 2005 ومن ثم انخفضت إلى 3.44% في عام 2006 وعادت وارتفعت النسبة إلى 4.23% نتيجة تعاقب السياسات المالية التوسعية والتشفية لدى الحكومة، فيما سجل مؤشر التوازن الخارجي تحولاً من العجز ونسبته 3.5% من إجمالي الناتج المحلي إلى الفائض ونسبته 2% في الحساب الجاري في عام 2004 غير أنه تحول إلى عجز بدءاً من عام 2005 ثم ارتفعت نسبة العجز في الحساب الجاري إلى 6.11% في عام 2006 وانخفضت قليلاً في عام 2007، رافق ذلك ارتفاع معدل التضخم من 1.1% إلى 9.6% خلال الفترة 2003-2007 إذ أدى الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وازدياد الطلب المحلي إلى جانب تطبيق السياسة الاقتصادية الكليّة التوسعية وزيادة الاستثمارات وتساعد الأسعار العالمية للمواد الغذائية والوقود إلى تسارع معدلات التضخم المنوه عنها في الجدول /4/.¹⁹

جدول رقم /4/

المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار خلال الفترة 2003-2007

2007	2006	2005	2004	2003	البيان
6.5	5.1	5.2	2	2.6	معدل النمو الحقيقي (%)
4.23	3.44	5.08	0.40	3.10	مؤشر التوازن الداخلي (%)
5.78-	6.11-	1.07-	2	3.5 -	مؤشر التوازن الخارجي (%)
9.6	9.1	7.3	4.6	1.1	مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم %)
0.22	3.2	2.7	13	-	تغيير قيمة الليرة السورية (%)

مصدر: تقرير مناخ الاستثمار أعداد مختلفة

¹⁹ - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من 2004 إلى 2007.

- تقرير الاستثمار، هيئة الاستثمار السورية 2006، 2007 WWW.SYRIAINVEST.GOV.SY

- Ali A BOLBOL "Arab Trade and Free Trade: a Preliminary Analysis" Cambridge University Press, 7438/99, Middle East Study No 31,1999 p 3-17.

رافق تغير هذه المؤشرات تدني قيمة الليرة السورية بنسبة 13% في نهاية عام 2004 غير أن سعر الصرف استقر فيما بعد وكان عاملاً في تعزيز مناخ الاستثمار فارتفعت قيمة الليرة السورية بنسبة 2.7% و3.2% على التوالي في عامي 2005-2006، إلا أن قيمتها انخفضت ثانية بنسبة 0.22% في عام 2007 كما يظهر في الجدول /4/.

أدى تشجيع الاستثمار إلى إطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والعمل على تحرير كامل للخدمات ضمن هذه المنطقة على مستوى العمل العربي المشترك وإلى تفعيل كل من دور محكمة الاستثمار العربية، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية. وتم توقيع اتفاقيات ثنائية مع كل من تركيا وإيران واليمن والسودان، ومتعددة الأطراف مع الاتحاد الأوروبي بهدف تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري وتشجيع الاستثمار المتبادل وتحرير تجارة السلع والخدمات وإزالة غالبية معوقات الاستثمار، كما أن السعي حالياً للاضمام إلى منظمة التجارة العالمية من الممكن أن يحقق الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، وأن التوسع في إنشاء المناطق الصناعية من الممكن أن يسهم في زيادة حجم الاستثمار وزيادة عدد فرص العمل.

وتجدر الإشارة إلى نقاط الضعف في مناخ الاستثمار بسورية كي يتم تلافيتها في الخطوات المقبلة والتي أهمها ما يأتي²⁰:

1. وجود بعض العقبات الإدارية الضاغطة على الاستثمار كالروتين والبيروقراطية والخلل في تنفيذ القوانين وفي استثمار الوقت حيث يحتاج المستثمر إلى السرعة والمرونة في تنفيذ مشاريعه والمثال الواضح صعوبة تجهيز أوراق الاستثمار الرسمية للحصول على التراخيص.
2. ضعف التمويل المصرفي بسبب حداثة القطاع المصرفي الخاص وعدم مقدرته الحالية في تلبية احتياجات الاستثمار.
3. ضعف نظام التأمينات الاجتماعية للعاملين في المشروعات الاستثمارية وآلية تسجيلهم والتصريح عن أعدادهم وأجورهم.
4. ضعف تنظيم سوق العمل للاستفادة من الإمكانيات البشرية المتاحة وامتصاص البطالة.
5. تتجه غالبية الاستثمارات إلى القطاعات ذات المردود السريع (العقاري والسياحي) وتتركز في المدن الكبرى بسبب غياب المعلومات عن ميزات الاستثمار في بعض المناطق النائية في سورية،

²⁰ - التقرير الثاني للهيئة السورية للاستثمار 2007.

كما أن ضعف البنية التحتية الاستثمارية في بعض المناطق النائية وعدم تهيئة فرص الاستثمار فيها سوف يضيع فرص استثمارية عالية على سورية.

6. عدم تناسق العقلية الإدارية الحالية مع توجهات اقتصاد السوق أدى إلى وجود ضعف بالعمل المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار، فضلاً عن وجود جهات حكومية متعددة تمنح التراخيص أو تروج للاستثمار دون رؤية موحدة لسياسة الاستثمار وتوجهات اقتصاد السوق، والمثال الواضح على ذلك القانون رقم 47/ لعام 1952 المتعلق بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية، والمرسوم 10/ لعام 1986 الخاص بالمشاريع الزراعية، وقوانين وقرارات أخرى تتعلق بالاستثمار في الخدمات كقرارات المجلس الأعلى للسياحة رقم 186/ لعام 1985 ورقم 198/ لعام 1987 الخاصين بالاستثمار السياحي وقوانين ترخيص المدارس والجامعات الخاصة الجديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي أدى إلى تبني سياسة إصلاح اقتصادي استندت توفير البيئة التشريعية والمؤسسية لخلق محيط استثماري يليبي طموحات المستثمرين المحليين والعرب والأجانب، وبما يضمن تحقيق أهداف الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجال الاستثمار، وهي تشجيع رأس المال الخارجي للدخول إلى السوق المحلي، وتحفيز الاستثمار التنموي، وتطوير البنى التحتية والإجراءات المتعلقة بالاستثمار كلها وتأمين 1250 فرصة عمل سنوياً. إن تحقيق هذه الأهداف يستدعي توفير البيئة المواتية لتشجيع الاستثمار، وكان أهمها تحرير التجارة الخارجية وإصلاح القطاع النقدي والمالي، مما أدى إلى إحداث مصارف خاصة وشركات تأمين، ووضع إطار جديد للسياسة النقدية لتغيير هيكل الفوائد باتجاه الحسابات الآجلة، وتوحيد أسعار الصرف وفك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي فضلاً عن إصلاح نظام الضرائب والرسوم الجمركية، وقد انعكست هذه الإجراءات على مناخ الاستثمار وأسهمت في زيادة الاستثمار وعدد فرص العمل التي وفرتها المشاريع المنفذة سواء عن طريق الاستثمار التقليدي أو الاستثمار الأجنبي المباشر.

يشير تطور الاستثمار التقليدي في سورية وفق ما ورد في الجدولين 5 و 6 إلى أن إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشمولة²¹ قد بلغ 1494.8 مليار ليرة سورية خلال الفترة 1991-2007، منها 816.9 مليار ليرة سورية حجم تكاليف الاستثمار في المشاريع الصناعية و52.3 مليار ليرة

²¹ - المشاريع المشمولة تعني: المشاريع الاستثمارية المشمولة بموجب أحكام القانون رقم 10/ لعام 1991 والمرسوم التشريعي رقم 8/ لعام 2007.

سورية في مشاريع النقل و 11.5 مليار ليرة سورية في المشاريع الزراعية والباقي في المشاريع الأخرى الصحية والعقارية والنفطية. وقد بلغ عدد مشاريع قطاع النقل والقطاع الصناعي على التوالي 1461 مشروع و 1010 مشروع لكل منهما من إجمالي المشاريع المنفذة والبالغ عددها 2556 مشروع منفذ بموجب أحكام القانون رقم /10/ لعام 1991 والمرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007، والملاحظ أن عدد المشاريع المنفذة قد ازداد مع بداية دخول المصارف الخاصة للسوق المصرفي خلال عامي 2005-2006 حيث تم السماح للمستثمرين الأجانب بفتح حسابات مصرفية بالقطع الأجنبي وتقديم التسهيلات التمويلية بهدف الاستثمار والاستيراد، كما تم السماح لهم بامتلاك الأراضي لغايات المشروع، وقد أمنت المشاريع المشمولة نحو 218398 فرصة عمل خلال الفترة 1991-2007، تحقق منها فعلياً نحو 128488 فرصة عمل منها 69173 فرصة في المشاريع الصناعية و 43928 فرصة في مشاريع النقل و 3690 فرصة في المشاريع الزراعية والباقي في مشاريع أخرى صحية وعقارية و نفطية. ورغم أن عدد فرص العمل المصرح عنها أقل من عدد فرص العمل الفعلية لأسباب تتعلق بتهرب المستثمرين من التزاماتهم تجاه العاملين لديهم حين تسجيلهم في مؤسسة التأمينات الاجتماعية إلا أن ذلك مؤشر على إمكانية تأمين فرص عمل جديدة، وسوف يتغير هذا الوضع لأن المرسوم التشريعي /8/ لعام 2007 قد شجع المستثمرين على تسجيل العمالة في مؤسسة التأمينات الاجتماعية مقابل درجات من الحسم الضريبي لصالح المشروع.

جدول رقم /5/

المشاريع الاستثمارية المشمولة والمنفذة بموجب أحكام القانون /10/ عام 1991

والمرسوم التشريعي /8/ عام 2007 خلال الفترة 1991-2007

عدد فرص العمل	قيمة الآلات والتجهيزات مليار ل س	التكاليف الاستثمارية مليار ل س	العدد الإجمالي	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ				عدد المشاريع المشمولة	السنوات
				الأخرى	الزراعية	النقل	الصناعية		
52025	61.1	123.9	746	1	8	466	271	885	2000-1991
10309	14.9	29.1	277	2	2	210	63	334	2001
11783	20.4	41.5	468	1	4	374	89	467	2002
8812	13.1	26.5	215	0	8	131	76	235	2003
26104	77.1	135.7	305	3	8	144	150	415	2004
48309	122.1	267.2	214	5	11	66	132	534	2005
46741	245.9	469.8	255	1	28	69	157	706	2006
14315	107.8	401.1	76	1	2	1	72	186	2007
218398	662.4	1494.8	2556	14	71	1461	1010	3762	المجموع

جدول رقم /6/

المشاريع الاستثمارية حسب النشاطات المنفذة

بموجب أحكام القانون/10/عام 1991 والمرسوم التشريعي /8/عام 2007 خلال الفترة 1991-2007

عدد فرص العمل الفعلية	التكاليف الاستثمارية مليون ليرة سورية	عدد المشاريع	مجال النشاط
69173	816958	1010	المشاريع الصناعية
43928	52345	1461	مشاريع النقل
3690	11514	71	المشاريع الزراعية
11697	613983	14	المشاريع الأخرى
128488	1494800	2556	المجموع

جدول رقم /7/

الاستثمار السياحي المنفذ والمرخص له خلال الفترة 2003-2007

السنوات	عدد المنشآت السياحية	الاستثمار السياحي مليار ل س	فرص العمل
لغاية 2003	0	136	106166
2004	0	11	5220
2005	2346	32	15036
2006	567	109	12625
2007	144	68	6276
المجموع	3057	356	145323

مصدر الجداول (5-6-7) : التقرير الثاني للهيئة السورية للاستثمار 2007

ويمكن الإشارة إلى الاستثمار السياحي نظراً إلى خصوصيته في الاقتصاد الوطني، حيث يشير الجدول/7/ إلى أن الاستثمارات السياحية المنفذة والمرخص لها قد بلغت 220 مليار ليرة سورية أغلبها في مجال الفنادق والمطاعم خلال الفترة 2004-2007، منها 109 مليار ليرة سورية في عام 2006 مقابل 135 مليار ليرة سورية استثمارات سياحية لما قبل 2003، ويعود هذا التطور إلى انفتاح أسواق الاستثمار السياحي واستخدام أحدث أساليب ترويج الاستثمار السياحي، وقد حققت هذه الاستثمارات نحو 145323 فرصة عمل حتى نهاية 2007، ومن المتوقع زيادة فرص العمل بسبب زيادة التدفقات الاستثمارية العربية والأجنبية التي بلغت نحو 69737 مليون ليرة سورية والتي سيتم تنفيذها خلال الفترة 2007-2010 .

جدول رقم 8/

المصارف التقليدية والإسلامية الخاصة في سورية

المصرف	رأس المال (مليون ل.س.)	عدد العمال	قرار الترخيص
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2500	490	رقم 18 تاريخ 2003/4/30
بنك سورية والمهجر	3000	386	رقم 20 تاريخ 2003/4/30
البنك الدولي للتجارة والتمويل	3000	325	رقم 19 تاريخ 2003/4/30
بنك عودة - سورية	5000	401	رقم 22 تاريخ 2005/6/1
البنك العربي - سورية	3000	293	رقم 34 تاريخ 2004/9/22
بنك بيبيلوس - سورية	2000	243	رقم 11 تاريخ 2005/3/10
بنك سورية والخليج	3000	100	رقم 32 تاريخ 2006/4/13
بنك سورية الدولي الاسلامي	5000	218	رقم 67 تاريخ 2006/9/7
بنك الشام	5000	84	رقم 66 تاريخ 2006/9/7
بنك الأردن - سورية	1500	76	رقم 36 تاريخ 2007/5/27
بنك فرنسبنك - سورية	1750	100	رقم 32 تاريخ 2007/5/7
بنك الشرق	2500	65	رقم 26 تاريخ 2008/4/10
قطر الوطني سورية	5000	76	رقم 5 تاريخ 2009/1/18
المجموع	42250	2857	

مصارف قيد التأسيس في سورية

بنك البركة ²²	قيد التأسيس	رقم 48 تاريخ 2007/6/28
بنك الأمان	قيد التأسيس	رقم 23 تاريخ 2009/2/26

المصدر: بيانات مصرف سورية المركزي الإحصائية في نهاية 2008

ويظهر الجدول 8/ أن الاستثمار في القطاع المصرفي والمالي قد بلغ /42250/ مليون ليرة سورية وقد أسهم في تأمين /2857/ فرصة عمل في نهاية 2008، حيث وافقت السلطات النقدية على

²² - تم تعديل قرار الترخيص بالقرار رقم 6 تاريخ 2009 /1/18.

الترخيص للاستثمار في القطاع المصرفي بموجب القانون رقم /28/ لعام 2001 فبلغ عدد المصارف المحدثة 13 مصرفاً تقليدياً وإسلامياً ومصرفين آخرين قيد التأسيس، وقد باشرت جميعها أعمالها إلى جانب المصارف العامة الستة في إطار السياسة النقدية التي يرسمها مجلس النقد والتسليف.

كما تم الترخيص لشركات ومكاتب الصرافة بموجب القانون /24/ لعام 2006 لتسهم في العمل المصرفي وتساند مرحلة تأسيس المصارف الخاصة، فضلاً عن السماح للمصارف العاملة في المناطق الحرة بمساندة المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية المستثمرة فيها.

وفي المجال المالي باشرت السوق المالية أعمالها في عام 2008 حيث تم إحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية بدمشق بموجب القانون 22 لعام 2005 بهدف تنظيم جميع العمليات المتعلقة بإصدار وطرح وتداول وتسوية وانتقال ملكية الأوراق المالية وتشجيع النشاط الادخاري والاستثماري بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني. أما إحداث هيئة الإشراف على التأمين فكان لوضع إطار تنظيمي لسوق التأمين المحلية بما تشمله من نشاطات وضمائم لتقديم الخدمات التأمينية حيث تعمل 13 شركة تأمين إلى جانب المؤسسة العامة السورية للتأمين منها أربع شركات تأمين إسلامي.

ويشير الجدول /9/ إلى أن حجم الاستثمارات العربية في سورية قد بلغ 427.20 مليون دولار أمريكي في عام 2004 ارتفع إلى 955.4 مليون دولار أمريكي في عام 2005 وتركز مجملها في القطاع الصناعي وأصبح 370 مليون دولار أمريكي في عام 2007 تركّز مجملها في مجال الخدمات، وقد بلغت حصة سورية في الاستثمارات القادمة نحو 2.6% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية، وفي المقابل صدرت سورية إلى سبع دول عربية استثمارات بقيمة قدرها 275.3 مليون دولار أمريكي في عام 2004 و540 مليون دولار أمريكي في عام 2007 أغلبها إلى السعودية والسودان بهدف المساهمة في تمويل مشاريع قطاع الإسكان والتطوير العقاري (في السعودية حصراً) حيث بلغت حصة سورية في الاستثمارات الخارجة 3.8% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية.

جدول رقم /9/

الاستثمارات السورية العربية خلال الفترة 2003-2007

مليون دولار أمريكي

البيان	2003	2004	2005	2006	2007
الاستثمارات الإجمالية الداخلة	42.40	427.20	955.4	225	370
الاستثمارات الإجمالية الخارجة	-	275.3	552.6	783.1	539.9

المصدر: أعداد مختلفة من تقرير مناخ الاستثمار المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وتقدير الهيئة السورية للاستثمار 2007

ثالثاً - الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بزيادة تدفقات الاستثمارات الجديدة التي تشكل دافعاً مهماً لزيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثمّ زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع، ويتم عادة عن طريق تحرير تدفقات رؤوس الأموال بما يتناسب والظروف الاقتصادية المحلية، وانتقال التكنولوجيا وتوظيفها بالشكل الأمثل، ويعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد السبل لدفع عجلة الاقتصاد الوطني في حال ندرة الموارد المالية المحلية.

ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " مساهمة المستثمر الأجنبي مباشرة في رأس مال الشركة وإدارتها في الدول المضيفة للاستثمار" ²³ ، وبمعنى آخر هو تدفقات رأس المال المستثمر من قبل مؤسسات أجنبية في منشآت لإنتاج السلع المادية في دول الاستقبال، وتدفقات رأس المال الأجنبي المباشر هي عادة طويلة الأجل ²⁴، ويُعرف الصندوق النقدي الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " نوع من أنواع الاستثمار الدولي يعكس علاقة طويلة الأجل واهتمام دائم لكيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر، وهدف المستثمر المباشر هو ممارسة نوع من التأثير في إدارة المؤسسة المقيمة في الاقتصاد الآخر، وتطبق نسبة 10% أو أكثر من ملكية الحقوق (رأس مال الشركة المستثمرة) حتى يمكن وصف الاستثمار بأنه استثمار أجنبي مباشر" ²⁵.

وتبدو أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عدّه أحد مصادر رأس المال والخبرات الإدارية الحديثة، ووسيلة لتوطين التكنولوجيا والنفوذ للأسواق الخارجية، وجزءاً من الاقتصاد العالمي حيث تضمنت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية نصوصاً واضحة حول الاستثمار الأجنبي المباشر تتعلق بتدابير الاستثمار وبالملكية الفكرية والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، كما يعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر مورداً مهماً من الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية بعد أن تراجعت المساعدات وتدفقات رؤوس الأموال بشكل القروض التجارية. إن استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في زيادة إنتاجية رأس المال والأرباح وفي مواجهة أشكال المنافسة المحتملة كلّها، وفي إيجاد فرص

²³ - اسماعيل العكور " دراسة سياسات سعر الفائدة " الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية 2007.

²⁴ - Neil Saravanamuttoo " l'Investissement Etranger Direct et La réduction de la pauvreté " l'Agence canadienne de développement international (ACDI) Avril 1999.

²⁵ - تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وفق دليل إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن الصندوق النقدي الدولي النسخة الخامسة لعام 1993 وعن منشورات اليونيسكو بيروت عام 2007، والبنك والصندوق النقدي الدوليين ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الكتاد) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE.

عمل وفي استغلال الموارد المحلية بهدف تزويد السوق الداخلي والخارجي بالسلع والخدمات، على أن تكون إدارة النشاطات الاقتصادية تحقق أهداف السياسة الاقتصادية العامة. فهو أكثر أمثناً لتمويل الاستثمار في الدول المضيفة وأكثر فعالية للحصول على التكنولوجيا وتحسين مستوى أداء العمالة وفتح أسواق خارجية جديدة، ومساعدة الشركات المحلية على تطوير قدراتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية²⁶.

وتقسم مصادر تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصادر تمويل محلية وأخرى أجنبية حيث يتم التمويل المحلي عبر الشركات الحكومية ومدخرات الأفراد والمؤسسات والمصارف الخاصة، أما التمويل الأجنبي فيتم عبر المؤسسات التي تقدم مساعدات ثنائية الأطراف أو متعددة الأطراف، فضلاً عما يقدمه المستثمرون والبنوك الدولية والشركات متعددة الجنسية.

ويعدُّ الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً مهماً من مصادر جذب القطع الأجنبي اللازم لتأمين احتياجات استيراد السلع والمنتجات وتأمين خدمة الديون، وأيضاً يؤثر في ميزانية الحكومة لأنه يساهم في تمويل برامج الحكومة الاجتماعية عن طريق الضرائب المكفَّ بها شأنه كباقي الاستثمارات الأخرى.

1- محددات جذب الاستثمار الأجنبي:

ويمكن التمييز بين محددات جذب الاستثمار الأجنبي الأساسية ومحددات جذب الاستثمار الأجنبي الاقتصادية فالمحددات الأساسية الواجبة لجذب الاستثمار الأجنبي ترتبط بما يأتي:

1. حجم السوق المحلي ويقاس بالنتائج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية.
2. معدل النمو الاقتصادي للدول المضيفة ويقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
3. متوسط دخل الفرد ويقاس بمتوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

بينما المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي ترتبط بعدة عوامل كالموارد والسوق السلمي وكفاءة العاملين، غير أن هذه العوامل تتطلب توفير بعض الركائز الضرورية ليتمكن الاستثمار الأجنبي المباشر من الدخول في نسيج الاقتصاد الوطني وهي الآتية:

1. الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

²⁶ - د. هيل عجمي جميل "الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية" دراسات استراتيجيه - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية عدد 32.

2. سياسات الاقتصاد الكلي وأهمها السياسات التجارية المحلية والخاصة بالشركاء التجاريين للبلد المضيف (التعرفة الجمركية، الأنظمة الجمركية، الحماية الوطنية وحماية حقوق المالكين والمستثمرين الأجانب ..).
3. السياسة المالية وأهمها السياسات الضريبية (تسهيلات، وإميازات، وغيرها ..) إذ تعدّ كفاءة التشريعات القانونية من أهم أسس مناخ الاستثمار للمستثمر الأجنبي.
4. سياسة سوق العمل والقوانين والأنظمة المتعلقة بها وهيكل الأسواق (المنافسة، التملك ..)، والدخول إلى العمل، ووضع معايير تتعلق بمعاملة الفروع الأجنبية وتأمين أطر اقتصادية من حيث المهارة والمعرفة لإدارة الاستثمار.
5. إزالة الإجراءات المعيقة للاستثمار الأجنبي المباشر لما لها من نتائج اقتصادية إيجابية مماثلة لعملية تحرير التجارة العالمية، فرغم توفر البيئة القانونية والاقتصادية الملائمة، إلا أن كلاً من شرط نسبة المساهمة في رأس مال الشركات المحلية، وشرط الأداء التصديري²⁷، وشرط الموازنة والصرف الأجنبي²⁸ هي إجراءات معيقة للاستثمار الأجنبي، حيث تؤثر هذه القيود سلباً في حوافز النشاطات الاقتصادية للمستثمرين الوافدين.
6. دراية كافية بالاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر كتفاقيات الاستثمار واتفاقيات حل منازعات الاستثمار سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.
- وعليه يمكن رصد المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر بما يأتي:
- عوامل السوق: وتتعلق بحجم السوق ومعدل الدخل الفردي ومعدل نمو السوق، والمقدرة على الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية، وتفضيلات المستهلك وهيكل السوق.
- عوامل الموارد: وتتعلق بالموارد الخام وتوفرها بالبلد المضيف وحجم العمالة وكلفتها وأنواعها، ومدى توافر التكنولوجيا والبنية التحتية من الاتصالات والطرق والمنافذ البحرية والبرية والجوية وغيرها.

²⁷ - شرط الأداء التصديري: أن يقوم المستثمر بتصدير كمية من إنتاجه لا تقل عن نسبة معينة من إنتاجه الكلي.

²⁸ - شرط الموازنة التجارية والصرف الأجنبي: أن يستورد المستثمر الأجنبي في حدود معينة من قيمة صادراته.

- عوامل الكفاءة: وتتعلق بالأرباح الناتجة عن استغلال الإنتاجية والتكاليف التنافسية، كلفة الأصول والموارد البشرية وكلفة مدخلات الإنتاج الوسيطة وخدمات الاستثمار وفاعلية الدولة المضيفة بالتجمعات الإقليمية والاتفاقيات الثنائية.

وفي هذا السياق تؤدي الحكومات دوراً في زيادة تدفقات الاستثمار المباشر²⁹، عن طريق جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان مساهمة هذه التدفقات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إن جذب تدفقات الاستثمار يستدعي أن تقوم الحكومة بتحديد القطاعات الضرورية للإصلاح ريثما تتم عملية الإصلاح الاقتصادي الشاملة، وذلك لتحسين مناخ الاستثمار وخدمات البنية التحتية كي تضمن للمستثمرين الخدمات الضرورية للاستثمار كإتوفير المعلومات الضرورية عن السوق المحلي وعن طبيعة الاستثمار، وتسهيل إجراءات الاستثمار وما بعد الاستثمار، أما مساهمة هذه التدفقات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيستدعي ضمان نجاح الاستثمارات في تطوير المناطق الجغرافية مكان توطينها وتغيير القيود الحكومية لصالح الاستثمار التي يمكن حصرها بالبنود الآتية:

1. قيود على الأرباح: إذ إنّ النصوص التشريعية في بعض دول الاستقبال لا تسمح بترحيل أرباح المستثمرين ومن ثمّ تصبح فاتورة المنتجات بأقل من قيمتها مما ينعكس سلبياً على الضرائب المحصلة من هذه المشاريع.
2. قيود على المستلزمات الوطنية: أي عندما تفرض دول الاستقبال على المستثمرين استخدام مستلزمات وطنية كنسبة معينة في إنتاجهم، وهذا يؤدي إلى ضياع عائدات حجم الإنتاج على المشروع ومن ثمّ هروب المستثمرين إلى أماكن أخرى للاستثمار. غير أن تحرير السوق الإقليمي يساعد في الاستفادة من وفورات الحجم ومن ثمّ من زيادة القيمة المضافة.
3. قيود على بنية المشروع: وترتبط هذه القيود بحجم الملكية الأجنبية وبالشركاء المحليين، الأمر الذي يؤدي إلى إدارة غير مرنة لمشروع ضعيف البنية، وفي مثل هذه الشروط لا يستثمر المستثمرون الدوليون مدة طويلة في دول الاستقبال إلا لتحقيق مشاريع ذات ربحية عالية وخلال مدة قصيرة، ومن ثمّ سوف تحول هذه القيود الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استثمار

²⁹ - " l'Investissement Direct Etranger " Société Financière Internationale – Banque Mondiale Service Conseil pour l'Investissement Etranger.

- Neil Saravanamuttoo " l'Investissement Etranger Direct et La réduction de la pauvreté " l'Agence canadienne de développement international (ACDI) Avril 1999.

قصير الأجل مما يؤدي إلى مشاكل بسعر الصرف وبميزان المدفوعات وبالتنافسية في السوق العالمي، الأمر الذي يستدعي رقابة على حركة رؤوس الأموال للحد من تدفقات الاستثمار قصير الأجل لأن ذلك يؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر ويحجب الثقة عن دول الاستقبال للاستثمار مدة طويلة.

إن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة الخارجية يستدعي توفير مصادر تمويل محلية وبأسعار فائدة عقلانية، ووضع نظام صرف مناسب لتحديد معالم سياسة الائتمان، وسياسة سعر الصرف. إن وجود سياسة ائتمان تشارك بها مؤسسات الجهاز المصرفي كلها لتمويل الاستثمارات وعلى الأخص الزراعية منها بعيداً عن التمويل الحكومي المدعوم لمن الممكن أن يعزز الأداء القطاعي، ويخفف من آثار الديون المعثرة، ومن ثم يدعم دور المؤسسات المصرفية في الاقتصاد المحلي ويوسع الشبكات المصرفية إلى المناطق البعيدة مما يساهم في زيادة فرص العمل وتخفيف حدة الهجرة باتجاه المدن. كما أن وجود سعر صرف حقيقي³⁰ تنافسي يساهم في تشجيع الصادرات وتوسيعها وتجنب اختلال ميزان المدفوعات. ويمكن ملاحظة حالتين، إذ إن تقدير سعر الصرف بأعلى من قيمته (over-valuation) يؤدي إلى تباطؤ قطاع التصدير وهروب رأس المال وتراجع النمو الاقتصادي، ويساهم في حماية الصناعات المحلية بطريقة غير مباشرة إذ يؤدي دور الضريبة الضمنية ضد التصدير، كما يعزز سياسة إحلال الواردات. في حين أنه كلما انخفضت قيمة سعر الصرف عن القيمة الحقيقية (low-valuation) زاد تشجيع القطاع الخارجي للتصدير شرط مكافحة التضخم. ومن المعروف أن سياسة تخفيض سعر الصرف الحقيقي هي أساس تحرير التجارة الخارجية، ومن ثم يمكن صياغة سعر الصرف كألية تعويضية لتحرير التجارة الخارجية إذ إن تخفيض سعر الصرف يمثل بديلاً عن القيود الكمية على الاستيراد للحد من عجز ميزان المدفوعات لارتباطه بتخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات وتحريرها، ويمكن شرح ذلك بالمعادلة الآتية³¹:

$$E = \frac{t}{h(ex/em) - 1}$$

حيث E سعر الصرف و t متوسط التعرفة الجمركية و h نسبة قيمة الصادرات إلى قيمة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية عند بداية تنفيذ برنامج خفض التعرفة الجمركية، أما ex/em فمتوسط المرونة السعرية للصادرات والواردات.

³⁰ - سعر الصرف الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي للسلع معدلاً بالفرق المثل للأسعار الأجنبية والمحلية.

³¹ - منشورات المعهد العربي للتخطيط في الكويت.

كما أن سوق الصرف الأجنبي الواقعي³² يمثل دوراً مهماً في تحديد أحجام العلاقات الاقتصادية الدولية واتجاهاتها وبعناصرها الاستثمارية والتجارية كلها، وتخضع لتغيرات متباينة ومستمرة، ومن ثم تكون الأسعار السائدة في هذه السوق مرتبطة باتجاهات هذه التغيرات، وأهم العوامل المباشرة وغير المباشرة المؤثرة في تقلبات أسعار الصرف ما يأتي:

1. التفاوت في أسعار الفائدة على المستوى العالمي، حيث ترحل رؤوس الأموال نحو الدول ذات الأسعار المرتفعة، ومن ثم سيزداد الطلب على عملات هذه الدول، غير أن لائحة الرقابة على النقد الصارمة في سورية مثلاً تمنع حركة رؤوس الأموال من سورية وإليها إلا في الحدود المسموح بها بموجب القوانين والأنظمة.

2. تباين أسعار الصرف واتجاهاتها لدى المضاربين في الأسواق المالية، حيث تتوجه أسعار الصرف وفق تصورات المضاربين الشخصية مقابل ما يتحقق في واقع العرض والطلب السائدين في سوق الصرف الأجنبي، وهذا غير ممكن في سورية نظراً إلى غياب سوق المال للاقتراض منها. وقد حدث في عام 2006 أن حاولت الحكومة المحافظة على استقرار سعر صرف الليرة السورية تجاه الدولار بسعر يقارب 53 ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي، غير أن توقعات المضاربين في السوق غير الرسمي بانخفاض سعر صرف الليرة السورية إلى ما يقارب 60 ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي أدى إلى قيام هؤلاء بجمع الدولار من السوق بهدف بيعه بالمستقبل للحصول على أرباح عالية إلا أن قيمة الليرة السورية ارتفعت بعد عدة أشهر باستخدام آليات التدخل المباشر واستقرت بحدود 50 ليرة سورية للدولار الأمريكي الواحد واستمرت قيمتها بالارتفاع إلى أن أصبح الدولار الأمريكي يقابل 46 ليرة سورية.

3. التفاوت في ربحية الاستثمارات وتوافر الفرص الكافية مع الافتراض بثبات المحددات القانونية لنشاطات الاستثمار وتحويل الدخل أو الأرباح، قد يدفع بالمستثمرين في مجال الصناعة أو الزراعة أو البناء وغيرها إلى أن يستثمروا في الدول ذات الميزات الأفضل ومن ثم يزداد الطلب على عملة الدول المضيفة فترتفع أسعارها تجاه عملة الدولة المصدرة لرأس المال .

³² - سوق الصرف هي سوق تجري فيها عمليات تبادل العملات المعتمدة للتحويل (بيع وشراء) من خلال إجراءات مؤسسية تعبر عن عملية النقاء الطلب والعرض للعملات بغرض تبادلها أو تحويلها من شخص إلى آخر بما يخص عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية.

4. التفاوت في التسهيلات المقدمة للاستثمار الأجنبي كالتضريبة وتسهيلات الاستيراد والتسهيلات المصرفية وتهيئة مناخ للاستثمار مستقر كل ذلك يسهم في جذب رؤوس الأموال الخارجية.

ويعدّ ميزان المدفوعات انعكاساً لوضع الصرف الأجنبي³³، إذ إنّ ميزان المدفوعات الذي يعاني من العجز يدفع إلى عرض العملة المحلية وشراء العملة الأجنبية، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية، أمّا الميزان الفائض فيؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية، وتفسير هذه العلاقة يكمن في نموذجي R.Mundell, J.Fleming and T.Swan فقد ركز Mundell و Fleming على علاقة ميزان المدفوعات بأسعار الصرف الثابتة من خلال ربط أسعار الفائدة بصافي العائد الحكومي (الفرق بين الضرائب والنفقات) وبذلك عبر عن ارتباط السياسة المالية والنقدية المرغوب بها لتحقيق مستوى معين من الناتج المحلي، غير أن Swan كان قد ربط بين النفقات المحلية وسعر الصرف الحقيقي الذي يعبر عن القدرة التنافسية الدولية، وهو يعدّ أن الاستيراد تابع للنفقات المحلية وأن زيادة الصادرات مع الحفاظ على التوازن الخارجي يتطلب زيادة القدرة التنافسية الدولية مع توسع النفقات المحلية الحقيقية، وللحفاظ على مستوى التشغيل الكامل فإن تخفيض حجم النفقات المحلية لا بد أن يتعادل بزيادة القدرة التنافسية الدولية أي رفع سعر الصرف.

2- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية:

تم تسجيل سورية، فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض والإمكانات المنخفضة خلال الفترة 2002-2005 استناداً إلى مؤشري أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر³⁴ وإمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر³⁵، غير أن سورية أبدت

³³ - هوشيار معروف "الاستثمارات والأسواق المالية" دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان 2003 ص214-218.

- محمد ناظم حنفي "ميزان الصرف وأسعار الصرف الأجنبي" مؤسسة الشباب للنشر القاهرة 1998 ص61.

- د.مجدي محمود شهاب د. عادل أبو حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار مصر الجديدة للنشر القاهرة 1998 ص138-143.

³⁴ - مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهو يقيس الوضع القائم للقطر من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً منسوباً إلى حصة القطر من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

³⁵ - مؤشر إمكانات القطر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويقيس قدرة القطر مستقبلياً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 13 مكوناً تشمل معدل النمو، ومتوسط دخل الفرد، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وانتشار خطوط الهاتف الثابت والنقل، ومتوسط استهلاك الفرد من الطاقة، ونسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، والتصنيف السكاني للقطر، ونسبة القطر من صادرات الموارد الطبيعية للعالم،

جهوداً لتحسين مستوى الأداء رغم إمكانياتها المتواضعة في جذب الاستثمارات الخارجية وعلى الأخص الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك بهدف إيجاد فرص عمل للداخلين إلى سوق العمل، ففي عام 2004 ازدادت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية بسبب تحرير بعض القطاعات أمام الاستثمار الأجنبي مثل قطاع البنية التحتية والاتصالات والمصارف والتأمين والتعليم والمستشفيات والإعلان وغيرها، كما أن تعديل قوانين الاستثمار وحوافزها وتحسين إجراءات معاملات الاستثمار وأساليب الترويج أدت إلى استقطاب المستثمرين العرب والأجانب، وتبين البيانات الإحصائية في الجدول رقم /10/ زيادة في الاستثمارات القادمة بنسبة 48% مقابل زيادة في الاستثمارات المصدرة بنسبة 2.6%. وتشير البيانات إلى أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى سورية من حجم الاستثمارات المحلية (من تكوين رأس المال الثابت) بلغت 11% في عام 2006، وتعزى هذه الزيادة إلى عوامل داخلية جاذبة للاستثمار تمثلت باستخدام أساليب الترويج الاستثمارية، ومرونة التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة مناخ الاستثمار نتيجة تسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير المعلومات وتهيئة البنى التحتية، واتساع سوق القطاع الخدمي المحلي كالسياحة والاتصالات والنقل ورواج سوق الاستثمار العقاري، كما تعزى إلى عوامل خارجية دافعة للاستثمار مثل انخفاض العائد على الاستثمار في الخارج.

جدول رقم /10/

الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية خلال الفترة 2003-2007

مليون دولار أمريكي

2007	2006	2005	2004	2003	البيان
828	647	500	275	180	الاستثمار الأجنبي المباشر والمنفذ استقبال
60	55	61	48	57	الاستثمار الأجنبي المباشر والمنفذ تصدير

المصدر: أعداد مختلفة من تقرير مناخ الاستثمار المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وتقرير الهيئة

السورية للاستثمار 2007

يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المتغيرة باستمرار، ويفترض أن الاستمرار في عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية قد حقق مناخاً ملائماً

ونسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، ونسبة صادرات القطر من الخدمات للعالم، ونسبة القطر من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم.

للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه لا يزال هناك العديد من العوامل الإدارية والعوامل السياسية والإقليمية الضاغطة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعدُّ مقدرة القطاع الخاص في المساهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارة العمالة المحلية من أهم العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرتبط تجهيز العمالة الماهرة بالنظام التعليمي والنظام التدريبي والممارسة العملية المرتبطة بهما، وبالتقافة العامة والثقافة الوظيفية. ومع ذلك من الممكن أن يزداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية بالسنوات المقبلة فيما إذا اقترن بالاستقرار السياسي والاجتماعي فسي دول الجوار وذلك للأسباب الآتية:

1. تحول طبيعة الاستثمار الأجنبي وتخفيف القيود الإدارية والتجارية والاستثمارية المحلية، وتسارع الاقتصاد السوري نحو اقتصاد السوق الاجتماعي،
2. الاستمرار في دعم القطاع الخاص وظهور بوادر تآلف مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل بالاستثمار الخاص،
3. الاتجاه نحو تخفيف القيود التجارية وزيادة التقدم التكنولوجي وانخفاض نفقات الاتصالات،
4. انخفاض تكاليف الإنتاج والاستثمار بحيث يمكن الحصول على موارد رخيصة نسبياً مقارنة بمثيلاتها لدى الدول المصدرة للاستثمار مما يجعل الاستثمار في سورية أكثر ربحية،
5. إعطاء مرونة أكبر للمستثمر في تحريك أمواله بموجب قانون الاستثمار وتعديلاته إذ إنَّ التسهيلات والامتيازات قد سمحت للمستثمر بترحيل الأرباح والفوائد والعوائد التي يحققها المال الخارجي المستثمر وفق الأنظمة النافذة، كما سمحت بإعادة تحويل المال الخارجي إلى الخارج بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ وروده إذا حالت دون استثماره صعوبات أو ظروف خارجية عن إرادة المستثمر.

3- الآثار المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السوري:

تظهر آثار الاستثمار الأجنبي المباشر المتوقعة على الاقتصاد السوري في ثلاث حالات ترتبط بالتمويل التنموي وفي تخفيف حدة البطالة وتشغيل الطاقات الإنتاجية المحلية وفي تحسين وضع ميزان المدفوعات بشقيه التجاري والرأسمالي.

1. المساهمة في تمويل الاستثمار التنموي: يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الموارد المحلية المالية والبشرية، أي يسهم مالياً في سد الفجوة بين الموارد المحلية المطلوبة وحجم

الموارد المحلية الفعلية، فضلاً عن سد فجوة المهارات الفنية والتدريب للعاملين والإداريين ونقل الطرق الفنية والإدارية الحديثة في الإنتاج. إن انتقال رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا إلى سورية سوف يشكل جزءاً من رأس المال المستثمر في القطاعات الإنتاجية ومن ثمّ سيكون جزءاً من الاستثمار الكلي للدولة، أي يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بعملية تمويل الاستثمار المحلي .

2. المساهمة في الإنتاج والتشغيل: إن خبرة المستثمر الأجنبي في النشاط الاقتصادي ومعرفته بمجال الإدارة والإنتاج والتسويق ستجعل المستثمر أكثر قدرة على تنفيذ المشروعات، ومن ثمّ أكثر قدرة على إيجاد فرص للعمل، وتجدر الإشارة إلى أن الاعتماد على مستلزمات الإنتاج المحلية من الممكن أن يزيد من الإيرادات المتوقعة، أمّا الاعتماد على مدخلات الإنتاج المستوردة فسيؤدي إلى تخفيض المساهمة في الاقتصاد الوطني ومن ثمّ تكون زيادة عوائد الإنتاج ليست بذات أهمية.

3. المساهمة في سد عجز ميزان المدفوعات: إن زيادة تدفق رؤوس الأموال وزيادة رأس المال المادي سوف ينعكس بصورة إيجابية على الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات من جراء بيع الشركات الأجنبية العملات للحصول على العملة الوطنية لتمويل مدفوعاتها المحلية. ومن الممكن أن يزداد الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات أيضاً في حال توجهت تلك الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية التي تنتج سلعاً تحل محل السلع المستوردة لسد جزء من حاجة السوق المحلية، أو سلعاً بهدف التصدير وتوسيع السوق الخارجي وتلبية احتياجات أسواق الشركاء التجاريين بهدف زيادة الإيرادات التصديرية وتحسين الميزان التجاري.

ونتيجة ما تقدم، إن تحسين مناخ الاستثمار على المستوى المؤسسي والإجرائي يسهم في جذب الاستثمار الأجنبي في القطاعات ذات الأولوية في الاستثمار، وزيادة نسب تدفقات الاستثمار وتسهيل مبادلات التجارة الخارجية، فضلاً عن أن تنظيم الجهود الترويجية للاستثمار لما له من علاقة طردية بين استخدام أساليب الترويج ونسب تدفقات الاستثمار، من الممكن أن يدعم الاستثمار في سورية. وقد دلت البيانات الإحصائية على أن الجهود الترويجية قد هيأت فرص للاستثمار تقدر بنحو /140/ مشروعاً وبكلفة قدرها 455 مليون دولار أمريكي في عام 2007 بعد أن كانت نحو /50/ مشروعاً بكلفة قدرها 350 مليون دولار أمريكي في عام 2006، ومن المتوقع أن توفر هذه المشاريع نحو /23800/ فرصة عمل جديدة³⁶.

³⁶ - تقرير مناخ الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2006 و2007، تقرير الاستثمار، هيئة الاستثمار السورية 2007.

وتعدُّ عمليات الترويج للاستثمار ذات أهمية لجذب المستثمرين، وعادة يكون الترويج عبر القنوات التقليدية أو الحديثة حيث كان الترويج يتم عن طرق الممثلين الرسميين بالخارج من خلال المكاتب التجارية في السفارات، أما اليوم فهناك شركات تسويق خاصة تقوم بعملية الترويج للاستثمار، ويكون الترويج عن طرق القنوات الحكومية والعلاقات الرسمية بين الدول المصدرة والمضيفة أكثر نجاحاً من غيرها، على أن تستند إستراتيجية الترويج الفعالة إلى عقد الندوات واللقاءات المكثفة وإقامة المعارض والمؤتمرات وتفعيل دور الإعلام.

الخاتمة:

إن جذب الاستثمارات وعلى الأخص الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بإيجاد بيئة استثمارية، الأمر الذي يستدعي توفير المناخ الاقتصادي والسياسي المناسبين لتسوية الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الخارجي، فضلاً عن اتخاذ التدابير الممكنة كلها لرسم سياسة استثمارية مواتية واستخدام طرق الترويج الاستثماري بهدف تحسين مستوى الاستثمار إذ إنَّ الاستثمار قادر على تعزيز النمو الاقتصادي والتأثير الإيجابي على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية حاضراً ومستقبلاً، ومن ثمَّ تحسين المستوى المعيشي للسكان، ويتوقف مستقبل الاستثمار على الاستمرار في عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وإصلاح أسواق العمل ورفع مستويات التعليم والتدريب والإدارة وإزالة المعوقات البيروقراطية والروتين وتفعيل استراتيجيات الترويج للاستثمار وتأمين التعاون بين المستثمرين المحليين والأجانب، كما يتوقف على المقدرة في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة.

كان الإنسان هدفاً نهائياً لجهود الإصلاح الاقتصادي في الأعوام الأخيرة، وهذا يدل على وجود علاقة إيجابية بين زيادة الاستثمار وإمكانية تأمين فرص عمل للأفراد، فإيجاد فرص عمل وتهيئة عمالة متعلمة ومدربة إلى جانب توفير العوامل الأخرى يُمكن من الاستمرار في تطوير الاستثمارات التنموية، وأن تحقيق أداء جيداً يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي، إذ تشير غالبية التجارب في الدول التي اتبعت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى إمكانية تأمين فرص العمل على المدى الطويل.

نتائج البحث:

من خلال البحث تتضح أهمية الاستثمار وأبعاده في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً متانة العلاقة بين زيادة الاستثمار وعلى الأخص الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانية تأمين فرص عمل

للأفراد، فالاستفادة من الفرص التنموية الاقتصادية المتاحة يمكن أن يتم بتنمية المناطق جميعها اجتماعياً وخدمياً، وتنمية النشاطات الاقتصادية دون تنمية قطاع على حساب قطاع آخر، كما يمكن الاهتمام بالتنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري عن طريق التعليم، والتدريب، والصحة، لتستطيع العمالة المدربة التعامل مع عناصر الإنتاج وعوامل الاقتصاد بكفاءة وفاعلية، ومن ثم تحسين المستوى المعيشي، فضلاً عن التمسك بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية مع الاهتمام بتنمية الأغلبية السكانية وتشجيعها على العمل بالقطاعات الإنتاجية وزيادة ملكيتهم لها، والأهم من كل ذلك الاعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء التنموي سواء البشري أو التمويلي؛ وذلك بحشد المدخرات المحلية واستغلال الموارد المتاحة.

وتجدر الإشارة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية في سورية على الأوسع كلاً ولاسيماً التشريعية والقانونية كإصدار قانون الاستثمار (10) لعام 1991 وتعديلاته المرسوم التشريعي رقم (8) لعام 2007، وتطور القطاع الخاص المصرفي والمالي أسهم في دفع المنتجين إلى الاستثمار في مجالات مختلفة كالزراعة والصناعة والنقل، كما شجع على تدفق رؤوس الأموال الخارجية والأجنبية، وعلى تأمين فرص عمل للأفراد في المجتمع السوري، غير أن غالبية الاستثمارات اتجهت إلى القطاعات ذات المردود السريع (العقاري والسياحي) وليس باتجاه القطاع الحقيقي وتمركزت في المدن الكبرى، مما سبب ضياع بعض الفرص الاستثمارية على سورية بسبب غياب المعلومات عن ميزات الاستثمار في بعض المناطق النائية، وعدم تهيئة فرص الاستثمار، وضعف البنية التحتية الاستثمارية في هذه المناطق.

كما أنّ ضآلة الدخول لدى الأفراد في سورية والادخار المحلي لم يسهم في تشكيل رأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية، وأنّ قسماً كبيراً من الادخار المصرفي لم يتحول إلى ودائع طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات التنموية، ورغم ذلك فإنّ حداثة القطاع المصرفي والمالي لم يكبح تمويل العمليات التجارية والصناعية وبدأ النمو في القطاع الصناعي تدريجياً مع مطلع الألفية الجديدة، ولكنه ما زال بطيئاً بسبب الظروف الاقتصادية المحلية والدولية وأثار الأزمة الاقتصادية العالمية.

إنّ الانتقال من الشريحة العمرية في قاعدة الهرم السكاني إلى الشريحة العمرية الأعلى (شريحة القادرين على العمل) في إطار سياسة تشغيل تسعى لإيجاد فرص عمل، وسياسة سكانية تسعى لتخفيض معدل النمو السكاني من الممكن أن يحقق معدلات نمو اقتصادية عالية في القطاعات الاقتصادية كلاً ومن ثمّ فإنّ تحقيق المعادلة معدل نمو اقتصادي عالٍ ومستمر يفوق معدل النمو السكاني لقادر على تحقيق الرفاهية الاقتصادية ليس فقط للأجيال الحالية وإنما للأجيال القادمة أيضاً،

وعليه هناك ضرورة لتجنب ضعف تنظيم سوق العمل، وضعف الارتباط بين مخرجات التعليم ومدخلات الإنتاج التي أهمها العمل، إذ إن الاستفادة من الإمكانيات البشرية المتاحة وامتصاص البطالة يرتبط بتجهيز العمالة الماهرة المتعلمة والمدربة، وبالثقافة العامة والثقافة الوظيفية لهم.

وفيما يخص الإصلاح الاقتصادي وتأمين مناخ الاستثمار المناسب لا يزال الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر مقيدتين بالعديد من العوامل الإدارية والعوامل السياسية والإقليمية الضاغطة، فضلاً عن أن إمكانيات القطاع الخاص في المساهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارة العمالة المحلية يعد من أهم العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر.

التوصيات:

وفي هذا السياق، تضع الدراسة تصوراً حول إمكانية إيجاد فرص عمل عن طريق تنظيم الاستثمار وتسريع الاندماج في النظام الاقتصادي الإقليمي والعالمي، وذلك من خلال تقييم السياسات الاستثمارية والتجارية التي تم تنفيذها لتوفير البيئة الاقتصادية الضرورية ولرفع مساهمة معدل نمو القطاعات المنتجة والخدمات في معدل النمو الاقتصادي. وتعد معدلات البطالة المرتفعة من أكبر التحديات أمام تأمين فرص العمل في الاقتصاد الوطني، وعليه فإن إيجاد البيئة الاستثمارية وتوفير المناخ الاقتصادي والسياسي المناسبين لجذب الاستثمار وعلى الأخص الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تأمين فرص العمل ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، إلا أن هناك ضرورة لتلافي بعض نقاط الضعف في الاستثمار لتحسين البيئة الاستثمارية، وذلك من خلال اتخاذ الخطوات الآتية:

- 1- التخفيف من العقبات الإدارية الضاغطة على الاستثمار كالروتين والبيروقراطية والخلل في تنفيذ القوانين، واستثمار الوقت حيث يحتاج المستثمر إلى السرعة والمرونة في تنفيذ مشاريعه، والمثال الواضح صعوبة تجهيز أوراق الاستثمار الرسمية للحصول على التراخيص.
- 2- البحث عن مصادر لتمويل الاستثمارات وتلبية احتياجات الاستثمار عن طريق الجهاز المصرفي المحلي.
- 3- التوسع في تطوير البنية التحتية الاستثمارية في المناطق النائية في سورية لتوطين المشاريع الاستثمارية، وإيجاد نقطة استعلام للمعلومات، ودليل استثماري وخريطة للاستثمار التي تمكن

- المستثمر من الاطلاع على ميزات الاستثمار والفرص الاستثمارية الموجودة بصورة صحيحة لدى هذه المناطق.
- 4- تهيئة الفرص الاستثمارية ودراستها وتهيئة الطاقم الاستثماري والإداري من قبل مؤسسات مختصة.
- 5- تطوير العمل المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار بهدف وضع رؤية موحدة لسياسة الاستثمار وخلق تناسق بين العقلية الإدارية الحالية وتوجهات اقتصاد السوق.
- 6- تنفيذ سياسة استثمارية هادفة لزيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ وذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري وتنويع الاستثمارات الإنتاجية والحد من السلوك الاستهلاكي.
- 7- المساهمة في توفير البيئة التشريعية والمؤسسية واستقرارها لخلق محيط استثماري يلبي طموحات المستثمرين المحليين والعرب والأجانب.
- 8- إصلاح سوق العمل وتنظيمه للاستفادة من الإمكانيات البشرية المتاحة وامتصاص البطالة بحيث يتم توفير فرص عمل بالقطاع الخاص وجذب الداخلين إلى سوق العمل بعيداً عن مؤسسات القطاع العام.
- 9- إحداث نظام للتأمينات الاجتماعية يحوي كل العاملين في المشروعات الاستثمارية الخاصة وإيجاد آلية لتسجيلهم والتصريح عن أعدادهم وأجورهم، لا يقل أهمية عن نظام التأمينات الاجتماعية الذي يحكم القطاع العام.
- وفي مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، هناك ضرورة للاستمرار في تحسين مناخ الاستثمار؛ وذلك باتخاذ الخطوات الخاصة بترويج الاستثمار الآتية:
- 1- الاستمرار في عقد اللقاءات بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب في ملتقيات وندوات هادفة لإيجاد التعاون المثمر بينهما.
- 2- تأمين التعاون بين المستثمرين المحليين والأجانب وربط الشركات المحلية والشركات الأجنبية بروابط لتأمين مستلزمات الإنتاج الضرورية بدلاً من استيرادها وتعظيم تكلفة الإنتاج.
- 3- إيجاد السبل لمساهمة أصحاب الاستثمار المباشر في مساندة القدرات التسويقية والتكنولوجية والمهارات الإدارية والوظيفية لدعم القطاع الخاص.

ومن جانب آخر هناك ضرورة للاهتمام بالتنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري عن طريق التعليم، والتدريب، والصحة، ورفع المستوى المعيشي، فضلاً عن التمسك بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية مع الاهتمام بتنمية الأغلبية السكانية وتشجيعها على العمل بالقطاعات الإنتاجية وزيادة ملكيتهم لها، إذ إنَّ الارتقاء بمستوى العامل، وربط الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بالنظام التعليمي يسهم في تخطي مسألة البطالة، ومن ثمَّ توفير العمالة الماهرة، كما أن رفع مهارة العامل واستعداده لتلقي كل ما هو جديد في فنون الإدارة والإنتاج، يسهم في تسهيل عملية نقل التكنولوجيا وتحسين المهارات الإدارية والوظيفية على أن يرافق ذلك ما يأتي:

1- الاستمرار في إصلاح النظام التعليمي والتأكيد على التعليم والتدريب الخاصين بالنشاطات ذات الصلة بنشاط الشركات الأجنبية كالمحاماة والاقتصاد والمحاسبة ليتناسب ذلك وطبيعة عمل هذه الشركات ونشاطها.

2- إيجاد قنوات لربط الجامعات بالقطاع الخاص للحصول على الخبرة العملية في جوانب تخصص الطلاب المتأملين الحصول على فرص عمل لدى شركات الاستثمار الأجنبي المباشر أو الشركات المحلية، وذلك بهدف ربط النظرية بالحياة العملية.

3- التأكيد على التدريب الخارجي وعلى الاطلاع والتعرف على تجارب الدول الناجحة للوصول إلى المستويات الدولية.

المراجع

- 1- د. رضا عبد السلام "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة" المكتبة العصرية مصر 2007 .
- 2- د. مجدي محمود شهاب د. عادل أبو حشيش "أساسيات الاقتصاد الدولي"، دار مصر الجديدة للنشر القاهرة 1998.
- 3- هوشيار معروف "الاستثمارات والأسواق المالية" دار صفاء للنشر والتوزيع -عمان 2003.
- 4- د. دريد محمود السامرائي "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية" مركز دراسات الوحدة العربية 2006.
- 5- د. هيل عجمي جميل "الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية" دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية عدد 32.
- 6- محمد ناظم حنفي "ميزان الصرف وأسعار الصرف الأجنبي" مؤسسة الشباب للنشر القاهرة 1998.
- 7- د. أحمد الأشقر "العلاقات التبادلية بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية" صندوق الأمم المتحدة للسكان 1996.
- 8- طاهر كنعان " الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية " صندوق النقد العربي أبو ظبي 1996.
- 9- اسماعيل العكور " دراسة سياسات سعر الفائدة " الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية 2007.
- 10- المراسيم التشريعية رقم /9/ عام 2007 الخاص بإحداث هيئة الاستثمار السورية، ورقم /8/ عام 2007 الخاص بتعديل قانون الاستثمار /10/ لعام 1991 وتعديلاته، والقوانين رقم /5/ لعام 2006 الخاص باتفاقية المنحة الممولة لمشروع صندوق الأعمال الصغيرة والمتوسطة والموقعة بين سورية وبنك الاستثمار الأوربي الذي يهدف إلى تقديم التمويل بالعملية الأجنبية للمشاركة الاستثمارية، ورقم /15/ لعام 2006 الخاص بإحداث مؤسسات التمويل الصغير.

دوريات ومنشورات:

- 1- التمويل والتنمية أيلول 1998 ص22،
- 2- منشورات صندوق النقد الدولي: دليل إحصاءات ميزان المدفوعات النسخة الخامسة لعام 1993، "الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية" 1990.
- 4- أعداد مختلفة من النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي من 1990 إلى 2008.
- 5- أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء عام 1995 و 2005 و 2006،
- 7- أعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد من 1994 إلى 2007،
- 8- تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية هيئة الاستثمار السورية عام 2006 و 2007.
- 9- تقرير الصندوق النقدي الدولي حول مشاورات المادة الرابعة عن الجمهورية العربية السورية لعام 1996 و 2007،
- 10- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2004، 2005، 2006، 2007.
- 11- تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر 2007 ،
- 12- منشورات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، اليونيسكو بيروت عام 2007، البنك والصندوق النقدي الدوليين، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اكتاد)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE.
- 13- منشورات المعهد العربي للتخطيط في الكويت .

المراجع الأجنبية:

- 1- Neil Saravanamuttoo " l'Investissement Etranger Direct et La réduction de la pauvreté " l'Agence canadienne de développement international (ACDI) Avril 1999.
- 2- " l'Investissement Direct Etranger" Société Financière Internationale – Banque Mondiale Service Conseil pour l'Investissement Etranger.
- 3- Ali A BOLBOL "Arab Trade and Free Trade: a Preliminary Analysis" Cambridge University Press, 7438/99, Middle East Study No 31,1999 p 3-17.